الأمم المتحدة

A/58/PV.19

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والخمسون

المحاضر الرسمية

الجلسة العامة **١٩**
الأربعاء، ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: الأونرابل جوليان روبرت هنت ..... (سانت لوسيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لدولة الأونرابل جيمس وباخابولو، النائب الثاني لرئيس الوزراء ووزير خارجية أوغندا.

السيد وباخابولو (أوغندا) (تكلم بالانكليزية): أود باسم الوفد الأوغندي أن أهنئكم يا سيدي الرئيس على انتخابكم لرئاسة الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة. ونثق في أننا بقيادتكم القديرة سوف نحقق الأهداف المتوخاة من مداولاتنا. واسمحوا لي أيضا بالتقدم بالشكر للأمين العام السيد كوفي عنان على القيادة الممتازة التي يوفرها للأمم المتحدة خلال عام بالغ المشقة والصعوبة.

ويعلق بلدي أهمية كبيرة على مكانة الأمم المتحدة المحورية في صون السلام والأمن الدوليين وفي تشجيع التعاون الإنمائي الدولي. وفي هذا الصدد، ترجو أوغندا أن تركز دورة الجمعية العامة الحالية على عملية إصلاح الأمم المتحدة ذات الأهمية البالغة لمعالجة التحديات الجديدة التي تواجه تعددية الأطراف.

وقد بلغ الإرهاب أبعادا ملحمية في تهديد السلام والأمن الدوليين. ومنذ ١١ أيلول/سبتمبر بصفة خاصة، هاجمت المنظمات الإرهابية وقتلت وشوهت بشكل عشوائي آلاف المدنيين الأبرياء في آسيا والشرق الأوسط وأفريقيا وأوروبا والأمريكتين. وفي شمالي أوغندا، قتلت منظمة إرهابية تدعى جيش الرب للمقاومة مئات الناس، وشردت الآلاف وخطفت الأطفال لتجنيدهم قسرا وبيعهم في سوق الرقيق.

وفي ١٩ آب/أغسطس، اختار الإرهابيون أن يضربوا في الأمم المتحدة الصميم. فهاجموا مكاتب الأمم المتحدة في بغداد. وأدى هذا الهجوم القاسي إلى موت عراقيين أبرياء وكثيرين من موظفي الأمم المتحدة، ومن بينهم الممثل الخاص للأمين العام، سيرجيو فييرا دي ميللو. وأود باسم حكومة أوغندا وشعبها أن أقدم صادق التعازي للأمين العام وللأسر المنكوبة. ويجب أن ندين أعمال الإرهاب المذكورة بأشد العبارات، ويجب أن يتحد المجتمع الدولي على محاربة هذا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

03-53709 (A)

البلاء. فلا ينبغي تحت أي ظرف من الظروف تبرير الاستخدام العشوائي للعنف.

ولا بد من الاعتراف بأن نشوء الأخطار الجديدة من قبيل الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل، إضافة إلى جرائم الإبادة الجماعية وانتهاك حقوق الإنسان على نطاق واسع يشكل تحدياً واضحاً وقائماً للأمم المتحدة.

لذلك فإن بلدي يتفق مع رأي الأمين العام في أن الوقت قد حان للنظر في أساسيات السياسات العامة والآليات الهيكلية التي قد تلزم لمعالجة هذه التحديات الجديدة. ونعرب عن تأييدنا لاقتراحه بإنشاء فريق من الشخصيات البارزة لإعداد توصيات بشأن الإصلاحات الضرورية لمجلس الأمن ومؤسسات الأمم المتحدة وعملياتها الأخرى.

فيما يتعلق بالحالة في الشرق الأوسط، ترحب أوغندا بخارطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية من أجل التوصل إلى تسوية شاملة. ونؤيد إقامة دولة فلسطينية تعيش جنباً إلى جنب في سلام مع إسرائيل، داخل حدود آمنة ومعترف بها، وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وأنتقل الآن إلى منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا. ومن دواعي سرورنا أن نلاحظ حدوث بعض التطورات الإيجابية نتيجة للجهود المبذولة على الصعيدين الإقليمي والدولي لبناء السلام والاستقرار في المنطقة. ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية تم تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية وفقاً لاتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار واتفاقي بريتوريا ولواندا المرتبطين به، فضلاً عن قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ولا تزال أوغندا على التزامها بدعم عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما فيها إنهاء الصراع الإثني بين طائفتي الليندو والهيما في مقاطعة إيتوري. وشجعت أوغندا مجلس الأمن على أن ينشئ، في إطار الفصل السابع، قوة ذات بأس تابعة لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية للقيام بعمليات حفظ السلام هناك، بما فيها نزع سلاح القوات السلبية وتسريحها وتأهيلها وإعادة توطينها وإعادة إدماجها في المجتمع.

وفي هذا الصدد، تعرب أوغندا عن ترحيبها بقرار مجلس الأمن ١٤٩٣ (٢٠٠٣). وقد قدم بلدي قاعدة عنتيبي الجوية لأغراض الدعم الإداري لقوة تحقيق الاستقرار بقيادة الاتحاد الأوروبي في بونيا في تموز/يولية ٢٠٠٣. كما أبرمنا اتفاقاً مع البعثة لاستعمال قاعدة عنتيبي العسكرية، فضلاً عن مطاري كاسيسي وأروا، لعمليات الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفيما يتعلق بالحالة في بوروندي، لا يزال تنفيذ اتفاق أروشا للسلام والمصالحة على المسار الصحيح، في ظل المبادرة الإقليمية التي ترأسها رئيس أوغندا موسيفيني، ويسرها نائب رئيس جنوب أفريقيا زوما. وقد تم إنشاء بعثة الاتحاد الأفريقي في بوروندي. وندعو المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، إلى تقديم الدعم الضروري لهذه البعثة.

وأما عن الحالة في السودان، فحكومة أوغندا تثني على حكومة السودان وعلى جيش التحرير الشعبي بالسودان لإبرامهما الاتفاق التاريخي بشأن الترتيبات الأمنية، الموقع في نافاشا، بكينيا، الأسبوع الماضي. ونحث الأطراف على التعجيل بالتفاوض على المسائل المتبقية حتى يمكن التوصل إلى اتفاق شامل. فليست إعادة السلام والأمن والاستقرار السياسي إلى ربوع السودان خيرا لشعب ذلك البلد الذي طالت معاناته فحسب، بل هي خير لأفريقيا بأسرها كذلك.

ورحبت أوغندا خاصة بمبادرة الأمين العام بعقد اجتماع رفيع المستوى، اعتُمدت خلاله مبادئ علاقات حسن الجوار والتعاون بين جمهورية الكونغو الديمقراطية

وبوروندي ورواندا وأوغندا في ٢٥ أيلول/سبتمبر. وتعهدت بلداننا بالإقلاع عن التدخل المباشر أو غير المباشر في شؤون كل منها الداخلية، بما في ذلك التأكد من عدم استخدام إقليم أي من البلدان المجاورة لتسليح أي عناصر معادية أو جماعات مسلحة أو إمدادها أو استضافتها لمهاجمة بلد آخر.

وليست هذه الجهود الرامية إلى استعادة السلام والأمن والاستقرار السياسي وحسن الجوار في صالح منطقة البحيرات الكبرى وحدها، بل في صالح أفريقيا، والمجتمع الدولي برمته في الواقع. ولدى أوغندا اعتقاد راسخ بأن هذه شروط مسبقة ضرورية للتكامل الإقليمي وتعزيز التجارة والاستثمار للوفاء باحتياجات شعبنا. وتحقيقا لهذه الغاية، ترحب أوغندا بمؤتمر الأمم المتحدة المرتقب وشيكاً بشأن منطقة البحيرات الكبرى وتؤيده.

وبالرغم من الالتزامات الكثيرة التي سبق التعهد بها في مختلف المنتديات الدولية، لم يبد المجتمع الدولي بعد الإرادة السياسية الكافية لتعبئة الموارد المناسبة من أجل تحقيق أهداف الألفية الإنمائية وكفالة اقتسام منافع العولمة بين الجميع. ويبرهن فشل المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية المعقود في كانكون بشكل جلي على ذلك.

وقد اتفق منذ انعقاد مؤتمر قمة الألفية في عام ٢٠٠٠ في أماكن عديدة، من بينها بروكسل والدوحة ومونتيري وجوهانسبرغ وألماتي، على خطط عمل وإعلانات واستراتيجيات هامة بغرض تحقيق التنمية المستدامة والأهداف الإنمائية للألفية. ويتمثل التحدي الذي يواجهه المجتمع الدولي الآن في كفالة الفعالية في متابعتها وتنفيذها بشكل كامل. ولابد من أن يولي المجتمع الدولي أولوية خاصة لاحتياجات التنمية في البلدان غير الساحلية والأقل نمواً، بغية تيسير اندماجها الكامل في النظام العالمي. مع أن المساعدة الإنمائية الرسمية ستظل تؤدي دورا هاما في التنمية، فإن أوغندا تعتبر التجارة أهم مورد خارجي مفرد لتمويل التنمية ونمو الإنتاجية. وفي هذا الصدد، ينبغي لبرنامج الدوحة الإنمائي ألاّ يضمن وصول أقل البلدان نموا إلى الأسواق فحسب، ولكن أن يضمن لها أيضا تحقيق القدرة على إنتاج سلع لهذه الأسواق قادرة على المنافسة. ونناشد البلدان المتقدمة النمو أن تظهر المرونة اللازمة، لا سيما بالنسبة لمسألة الإعانات الزراعية، لإتاحة المجال لإكمال البرنامج الشامل الذي اتفق عليه في الدوحة إكمالا تاما وفي الوقت المناسب.

أيدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السابعة والخمسين الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (نيباد) بوصفها إطارا أفريقيا للتعاون الدولي من أجل التنمية في أفريقيا. ونكرر النداء الذي وجهه في الأسبوع الماضي من هذه المنصة الرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي، الرئيس جواكيم شيسانو، رئيس موزامبيق، لتقديم دعم قوي وفعال لنيباد من المجتمع الدولي.

بإيجاز، أيد بلدي الدعوة إلى العمل الجماعي لمكافحة الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل. وقد لاحظنا باهتمام التطورات الإيجابية في منطقة البحيرات الكبرى وأعربنا عن التزامنا ببناء منطقة تنعم بالسلام والاستقرار. وشددنا أيضا على ضرورة أن تنفّذ بسرعة وفعالية خطط العمل التي اتفق عليها لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وضمان تقديم دعم عملي لنيباد. أخيرا، تؤكد أوغندا مجددا على التزامها الكامل بمقاصد ومبادئ الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد ريالوت سيرج فوهور، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتجارة الخارجية والاتصالات السلكية واللاسلكية في جمهورية فانواتو.

السيد فوهور (فانواتو) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي أن أنقل إلى هذه الجمعية تحيات حكومة وشعب جمهورية فانواتو الحارة. وأود، قبل كل شيء، أن أتقدم إليكم، يا سيدي، بالتهاني الحارة بمناسبة توليكم رئاسة الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين. فقد توليتم رئاسة الجمعية في وقت صعب للغاية وغير مستقر ومعقد. وقد وقعت سلسلة من الأحداث المؤسفة عرّضت للخطر السلطة السياسية والإيديولوجية التي تمثل الأساس العالمي لقدرة الأمم المتحدة على العمل على صون السلم والأمن في العالم. ونظرا لجسامة التحديات التي نواجهها الآن، يود وفدي – وأنا شخصيا – أن نؤكد لكم رسميا على دعمنا وتعاوننا الكاملين.

إن وظيفة الأمين العام من أصعب الوظائف، لا سيما في وقت يجري فيه إضعاف المبادئ التي أقيمت عليها المنظمة ذاتها، أو ببساطة يجري تجاهلها من أجل مصالح بعض الأعضاء. وتعرب حكومة فانواتو عن إعجابها بالسلطة الفذّة والرؤية الواضحة والخصائص الدبلوماسية التي يتمتع بها السيد كوفي عنان، أمين عام الأمم المتحدة. فبفضل حكمته ومثابرته تمكنت الدول الأعضاء من زيادة الجهود التي تبذلها لجعل عمل الأمم المتحدة أكثر فاعلية وأكثر ملاءمة لصون السلم في جميع أنحاء العالم، مع إبقاء التركيز منصبا على أولويات التنمية، وعلى وجه الخصوص، تنمية الاقتصادات الصغيرة للدول الجزرية مثل فانواتو.

إننا، بصراحة، نشارك في هذه الجلسة ولدينا صورة مشوشة نوعا ما لمستقبل منظمتنا، لأن عددا قليلا من الدول يؤثر على المنظومة لتعزيز مصالحه الخاصة على حساب المبادئ والولايات التي هي من اختصاص الأمم المتحدة. فمهمة الأمم المتحدة تتمثل، في جملة أمور، في العمل من أجل التعايش السلمي بين الشعوب والدول. ولكن جهود الأمم المتحدة تتعرض للإعاقة بسبب المبادرات الانفرادية التي تقوم بها بعض الدول. وهذه مسؤولية أعضاء الأمم المتحدة، ويجب معالجة هذا الوضع من أجل استعادة الدور المركزي للأمم المتحدة في تسوية الصراعات.

لا يمكننا أن نتصور اتخاذ أي إجراء من جانب واحد في المستقبل دون المخاطرة بشل المنظمة نفسها. إن تدهور الأمن والعدل والصراعات العديدة المحتدمة في جميع أنحاء العالم تدعو للقلق بشكل خاص. وإذا بقي النظام الدولي خاضعا لنفوذ دول معينة، سيظل المستقبل مكتنفا بالشكوك، بغض النظر عن الجهود الفردية التي تبذلها الدول الأعضاء وبغض النظر عن القرارات التي اعتمدتها هذه الجمعية، والتي لا حصر لها.

في السنوات الأخيرة، تعرضت البيئة الجغرافية السياسية الدولية لهزة عنيفة. فقد أدّت الأعمال غير المسؤولة إلى ظهور قدر كبير من الكراهية والشعور بالمرارة، مما عرض للخطر السلام والوئام العالميين. كما أن المبادئ الأساسية، التي بررت وجود الأمم المتحدة، أصبحت الآن موضع شك، ونحن ملزمون بحكم الواجب أن نعيد بجلاء ووضوح تعريف الأهداف الجديدة وأن نقوي المبادئ التي قامت عليها الأمم المتحدة.

وقد وقعت أحداث مأساوية كثيرة، وأُزهقت أرواح بريئة لا حصر لها. هذه هي حقائق عالم اليوم. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأحيي بإجلال ذكرى موظفي الأمانة العامة الذين فقدوا أرواحهم بصورة مأساوية أثناء أدائهم الواجب، وأن أتقدم بالتعازي للأمانة العامة للأمم المتحدة وأسر ضحايا ذلك الحادث الوحشي والمروع. وقد أحزننا جميعاً ذلك العمل العنيف الوحشي واللاإنساني. وأشارك المتكلمين الذين سبقوني في شجب ذلك العمل الوحشي.

إن بعضنا، لسوء الطالع، قد أسهم في الحالة الراهنة. وإجراء استعراض سريع للأحداث الماضية يبين على نحو قاطع أن مختلف الصراعات والحروب والمجاعات وحالات الجفاف وانتشار الأوبئة والفقر وتدهور البيئة التي تعم العالم آخذة في الازدياد. وتواجه بلدان نامية عديدة مجموعة من صعوبات التنمية، مثل زيادة البطالة التي تسهم في انحلال المجتمعات. وفي حالات عديدة، أدى ما ألحقته العولمة والتحديث من ضرر بالتقدم الاجتماعي والثقافي إلى زيادة الشعور بالكراهية والمرارة. وقد حُددت الخطوط العامة الرئيسية للتنمية في المستقبل، ولكن نجاح تطبيقها يظل متوقفا على الإرادة السياسية، لا سيما الالتزامات المالية من جانب البلدان الصناعية. بيد أنني لا أزال متفائلا وأثق بحكمتكم، يا سيادة الرئيس، لقيادتنا نحو مستقبل أفضل.

في حين أن مكافحة الإرهاب والعودة إلى الأوضاع الطبيعية في بعض البلدان مطروحتان على جدول الأعمال، ينبغي ألا تتحول جهودنا عن قضايا التنمية التي يمكن أن تقوض مستقبل البلدان النامية سوف تكرّس موارد كبيرة للمسائل الأمنية، في حين أن حصة صغيرة جدا من هذه الكمية كافية للوفاء باحتياجات البلدان النامية.

وتمثل البيئة مجالا آخر يثير القلق. ونحن نؤيد البيانات السابقة التي أدلى بها ممثلو الدول الجزرية في المحيط الهادئ، وما زلنا نشجع البلدان التي لم تقم حتى الآن بالتصديق على معاهدة كيوتو على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن.

كيف يمكننا أن نوضح لشعوبنا أن بعض الالتزامات الدولية لا تمثِّل أولويات إلا للدول الصغيرة فقط، بينما تبدو الدول الكبرى وكأن هذه الالتزامات لا تعنيها إطلاقا، أو حتى أنها تعادي هذه الالتزامات، ومع ذلك لا تتردد في فرض سلسلة من الشروط التي تساهم في التخلف الإنمائي في الدول الصغيرة، والتي يمكن أن نصفها بأنها تدخل سياسي واقتصادي؟

إن حظر بيع المنتجات التي تحتوي على فلفل كاوة في أوروبا ومن جانب واحد، والإبقاء على ذلك الحظر مثال على هذا الموقف التمييزي. فالبلدان الأوروبية المعنية لا تأخذ بعين الاعتبار الدراسات العلمية التي تبرهن على عدم وجود أي صلة بين الكاوة ومرض الكلى، وهي الصلة التي تدّعي وجودها السلطات الصحية في بعض البلدان الأوروبية.

إن تهديد منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بفرض جزاءات على الملاذات الضريبية في المحيط الهادئ، في الوقت الذي تستثني فيه الولايات الوطنية الأوروبية، لا يترك أي بديل غير القبول بالشروط المفروضة من أي اعتبار للاقتصادات المعنية. ومنذ قبولنا من حيث المبدأ بشروط منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لم نتلق أي إشارة من تلك المنظمة بالمقابل تفيد بأنها ستقدم الدعم في حالة الخسارة الاقتصادية.

على الرغم من معارضة منطقة المحيط الهادئ لنقل النفايات النووية في مياه منطقتنا، لم تُبد بعض الدول أي نوع من الاحترام لسيادة الدول الجزرية الصغيرة في المحيط الهادئ. وهذه ليست مسألة تتعلق فقط بالبيئة وحماية مصادرنا الطبيعية من أي كارثة؛ بل هي مسألة أكثر تعلُّقا بالأخلاق. وبعبارة أخرى، نأسف لعدم الاحترام التام للدول الجزرية الصغيرة في المحيط الهادئ بوصفها أعضاء كاملي العضوية في المجتمع الدولي.

ومن المعروف عموما أن التجارة اليوم هي القوة الدافعة للتنمية. ومع ذلك، فإن فانواتو، مثلها مثل البلدان الصغيرة الأخرى، تواجه بقيود جمركية وغير جمركية تحول دون وصول منتجاتنا الزراعية، بشكل خاص، إلى الأسواق التي كثيرا ما توصف بأنها أسواق حرة.

إن التوفيق بين القوانين الوطنية والاتفاقات الدولية تنتج عنه تكاليف غير متناسبة في أغلب الأحيان مع حجم البلدان الصغيرة. وفي كل الحالات تقريبا، يجري تجاهل القيود الناجمة عن شح الموارد الوطنية، المالية وكذلك التقنية، بينما يجب أخذها في الحسبان لإنجاح أي برنامج عمل ناتج عن الالتزامات الدولية.

يجب ألا يغيب عن نظرنا المبدأ الأساسي المتمثل في حق الشعوب في تقرير المصير. ونعيد التأكيد على أن مصداقية الأمم المتحدة تعتمد على متابعة تنفيذ أي إصلاح يهدف إلى الاعتراف بحق الشعوب في تقرير المصير، في سياق احترام الآخرين واحترام ميثاق الأمم المتحدة. ولذلك نحن نشيد بالجهود التي بذلتها حكومة إندونيسيا لفتح باب الحوار والإبقاء عليه مفتوحا مع مختلف الفئات الاجتماعية والأقليات وكذلك مع سكان بابوا الغربية فيما يتعلق بحقوق الإنسان وحرية التعبير.

ونرحب بالدور الإيجابي والجهود التي تضطلع بها أستراليا ونيوزيلندا بعد اتخاذ بلدان المنطقة قرارا لم يسبق له مثيل، لإعادة النظام والأمن والسلام والمحافظة على هذه الأمور في المنطقة، ولا سيما في جزر سليمان.

ونشيد بالرئيس الفرنسي، السيد جاك شيراك، على مبادرته بالدعوة إلى مؤتمر قمة لرؤساء الدول والحكومات في منطقة جنوب المحيط الهادئ، عقد في تموز/يوليه الماضي، من أجل تعزيز تعاوننا.

إنني أثق في حكمتكم، سيدي الرئيس، لضمان أن يتبع جميع النظريات التي قُدمت في هذه الجمعية إجراء ملموس وعملي. إن من واجبنا العمل بشكل جماعي من خلال المؤسسات المتعددة الأطراف للمساعدة على إيجاد حلول للصعوبات والتحديات التي تواجهنا والتغلب عليها. ولتحقيق ذلك، يتعين علينا أن نراجع باستمرار هيكل الأمم المتحدة ذاتها. لقد أبرزت مختلف المبادرات الانفرادية حدود الهيكل الحالي التي تسببت في إضعاف النهج المتعدد الأطراف. فالعديد من الدول الكبرى لا تقبل أن تقاسم الآخرين حتى ولو في جزء من سلطتها في إطار الأمم المتحدة ويبدو أنها تفضل الوضع الراهن. والمبدآن المتمثلان في إضفاء الديمقراطية والشفافية، اللذان دافع عنهما معظم الأعضاء، يجب أن يؤخذا في الحسبان في إعادة التنظيم وفي عملية اتخاذ المنظمة لقراراتها.

يؤيد وفدي تغيير العضوية الدائمة في مجلس الأمن لتشمل اليابان، وممثلا عن القارة الأفريقية، وممثلا عن الشرق الأوسط، وممثلا عن تحالف الدول الجزرية الصغيرة. ومن شأن هذا الإصلاح أن يضفي على المنظمة المزيد من الشفافية، وأن يعيد إليها الثقة ويحسِّن التعاون الدولي. ويؤيد وفدي تأييدا كاملا الاقتراحات المقدمة، ولا سيما الاقتراح المتعلق بترشيح فريق من القادة يمثل المناطق المختلفة والفئات الرئيسية للاقتصادات من أجل الانطلاق بهذا الاقتراح الهام. وهذا الاستعراض الذي طالما انتظرناه سيتحقق أخيرا.

ولا بد أن نغتنم هذه الفرصة العظيمة لتجديد وتعزيز الأمم المتحدة لكي نعطيها الخصائص التي تحتاجها لمواجهة تحديات عصرنا. إن تعزيز وحدة وتماسك مجتمعنا الدولي العظيم سيكون تحديا صعبا للغاية، ونحن مستعدون لمواجهة هذا التحدي، ونعرض دعمنا التام وغير المشروط.

لقد أعربنا عن شواغلنا بغية التشديد على المظالم والتناقضات الموجودة في الوضع الراهن، لكننا نؤكد للمنظمة على دعمنا والتزامنا بأن نرى المنظمة منتعشة وقادرة على تلبية تطلعات كل أعضائها، سواء أكان العضو كبيرا أم صغيرا، غنيا أم فقيرا، قويا أم ضعيفا.

إن التناقضات في المبدأ، والإرهاب المتزايد، والمعاناة الإنسانية، وظهور الصراعات في المناطق التي عادة ما تكون مناطق هادئة، مجتمعة مع مظالم العولمة، تشكِّل كلها مكونات لكارثة مستقبلية.

وفي الختام، لا يزال وفدي مقتنعا بأن الأمم المتحدة بعد إنعاشها هي وحدها التي يمكن أن تسهم بطريقة دائمة في إحلال السلم والأمن العالميين.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد يوسف بن علوي بن عبد الله، وزير خارجية سلطنة عمان.

السيد بن عبد الله (عُمان): يسرنا، باسم حكومة سلطنة عمان، أن نهنئكم بمناسبة انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في هذه الدورة، مؤكدين حرصنا على العمل والمساهمة معكم بإخلاص لإنجاحها وتحقيق الأهداف الخيرة التي نسعى جميعا إلى تحقيقها في خدمة البشرية ومن أجل أمن وسلامة المجتمع الدولي. وأغتنم هذه الفرصة لأتوجه بالشكر الجزيل إلى معالي السيد يان كافان، رئيس الجمعية العامة في الدورة السابقة، على الجهود التي بذلها في إنجاح تلك الدورة والدورات الاستثنائية التي تخللت أعمال الجمعية.

وفي الوقت نفسه، نشير إلى الجهود التي يبذلها معالي كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، في النهوض بدور الأمم المتحدة الرائد في العمل الجاد والدؤوب لتحقيق السلم والأمن الدوليين. وإننا نعيد مجددا تأكيد مساندة سلطنة عمان للمنظمة الدولية في تحقيق الأهداف والمقاصد التي ينص عليها الميثاق.

أود أن ألقي شيئا من الضوء على ما تقوم به بلادي في مجال تطوير المؤسسات الهامة، وخاصة القضائية، وذلك لإيماننا التام بأن عدالة القضاء ونزاهته من الأركان الأساسية للتطور الاجتماعي والاقتصادي. وسلطنة عمان، في تاريخها المعاصر، مكنت القضاء كأهم وسيلة لإقرار الحق وإصدار الحكم العادل ورفع المظالم عن المجتمع دون تدخل من السلطات التنفيذية أو غيرها. وقد أقر ذلك النظام الأساسي للدولة الذي أصدره حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم، بموجب المرسوم السلطاني رقم ٩٦/١٠١ الصادر في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. كما أصدر جلالته، حفظه الله، المرسوم السلطاني رقم ٩٩/٩٠ في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ بإجازة قانون السلطة القضائية، والذي يمنحها استقلالية كاملة. وينظم هذا القانون صلاحيات ومهام المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها. كما أنشئت المحكمة العليا على قمة الهرم القضائي، وهي تختص بتوحيد المبادئ القانونية وتصحيح الأحكام.

وقد تتابعت التشريعات المنظمة للأجهزة القضائية والعدلية، فأنشئ المجلس الأعلى للقضاء، وأعد مشروع قانون الإجراءات المدنية والتجارية. وكل ذلك يأتي في إطار اهتمام صاحب الجلالة بالإنسان العماني، حتى يمارس المواطن حقوقه وواجباته مع كافة ضمانات في حقوق كاملة للتقاضي الذي يكفلها القانون للجميع.

وانسجاما مع مواصلة تطوير وتوسيع المشاركة الشاملة للشعب العماني في برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية، تتبع بلادي، منذ بزوغ النهضة المباركة، التي أسسها في عام ١٩٧٠ حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم، على مدى الـ ٣٣ عاما الماضية، نهجا عاما قائما على أساس الاستفادة من تجارب وخبرات العمانيين في نظام الشورى الذي يستند إلى كل موروث ثقافي إيجابي للتطور الحضاري في سلطنة عمان. إن مسيرة الشورى العمانية تشهد اليوم نقلة نوعية وتحولا هاما في تاريخها المعاصر، حيث أصدر حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم توجيهاته السامية في تشرين الأول/أكتوبر من عام ٢٠٠٢، والقاضية بتوسيع قاعدة

المشاركة الشعبية في انتخابات مجلس الشورى العماني، وذلك بممارسة حق الانتخاب لكل مواطن، ذكر أو أنثى، بلغ السن القانوني البالغ ٢١ عاما، في المشاركة في الانتخابات القادمة للمجلس، المقرر إجراؤها في الرابع من هذا الشهر لاختيار أعضاء مجلس الشورى البالغ عددهم ٨٣ عضوا للفترة الخامسة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٦.

إن هذه الخطوة تأتي استكمالا لخطوات سابقة في منظومة لتطوير مسيرة الشورى العمانية. وإن هذه المعطيات الهامة في سلطنة عمان سوف توطد قاعدة قوية لمزيد من برامج التطور والتنمية لصالح الشعب العماني.

إننا نتابع تطورات الأوضاع في فلسطين بقلق بالغ. فعلى الرغم من استجابة السلطة الوطنية الفلسطينية لمطالب المجتمع الدولي بالقبول الإيجابي لخارطة الطريق التي تعد أهم وثيقة أنجزت حتى الآن في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي، كونها احتوت على التزام دولي بإقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة تعيش جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل، إلا أن دوامة العنف بين الفلسطينيين والحكومة الإسرائيلية قد تجاوزت حدودها بما يهدد عملية السلام برمتها بالدخول إلى نفق مظلم قد يصعب انتشالها منه. ولذا فإن من الضرورة بمكان أن تتحرك اللجنة الرباعية الراعية لخارطة الطريق من أجل ممارسة مسؤولياتها الدولية. إن المرء يتساءل كيف يمكن إقامة السلام بين الشعب الفلسطيني والإسرائيلي، والحكومة الإسرائيلية تقر مبدأ طرد الرئيس ياسر عرفات رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية وزعيم الشعب الفلسطيني، الذي اختاره شعبه ليكون رئيسا له، وإن المرء ليتساءل أيضا عما إذا كانت حكومة إسرائيل، الدولة العضو في الأمم المتحدة، تفي بالتزاماتها حيال الميثاق. إن الأمم المتحدة ينبغي أن توقف هذه السياسة الإسرائيلية، وإن على إسرائيل أن تستجيب لمطالب المجتمع الدولي بالالتزام بالقرارات الدولية، وأن تتجاوب أيجابيا مع الجهود الدولية لتنفيذ خارطة الطريق التي أعطت ضمانات دولية للطرفين من أجل تحقيق السلام الذي يقوم على أساس إقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة على كامل الأرض الفلسطينية المحتلة من قبل إسرائيل في عام ١٩٦٧. إن تحقيق ذلك سوف يعطي دول الشرق الأوسط فرصة تاريخية لبناء شرق أوسط جديد. وفي هذا المقام، من الواجب أن نحذر من أن عدم الوفاء بقيام ا لدولة الفلسطينية كما جاء في خارطة الطريق سوف يدخل الجميع في أزمة عير محمودة العواقب.

إن بلادي تشاطر الكثير من الدول الأعضاء الرأي بأن السلام في منطقة الشرق الأوسط لن يتحقق إلا إذا اتصف بالشمولية والعدل. وفي هذا السياق، فإن سلطنة عمان تؤكد مساندها للجمهورية اللبنانية في استعادة أراضيها في مزارع شبعا، كما تؤكد مساندها للجمهورية العربية السورية في استعادة أراضيها التي احتلتها إسرائيل في الجولان في الرابع من شهر حزيران/يونيه عام ١٩٦٧.

لقد كانت الحرب على العراق في النصف الأول من عامنا هذا حلقة في سلسلة الحروب التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط، وقد أفرزت هذه الحروب واقعا جديدا، أهم سماته سقوط النظام السابق في العراق وحدوث فراغ سياسي وأمني كبير وتراجع الخدمات الأساسية في المجتمع العراقي. إن استمرار حالة الانفلات الأمني في العراق وما رافقها من خسائر في الأرواح، وتدمير مقر الأمم المتحدة وتصاعد وتيرة الاغتيالات، لا تساعد العراق في الانتقال إلى مرحلة بناء الدولة وإعادة الإعمار.

ومن منطلق ما نشعر به حيال الأوضاع في العراق، يهمنا أن نبذل الجهود لتمكين العراقيين من الاضطلاع بالمسؤولية الشاملة لإدارة بلادهم، فالعراق يزخر بالكفاءات والكوادر الوطنية في كافة المجالات، وهذه الكوادر قادرة على قيادة عملية تحقيق الأمن وإعادة الإعمار والتنمية

بمفهومها الشامل. كما أن لدى العراق من الموارد الاقتصادية والبشرية ما يؤهله لأن ينهض مرة أخرى ويقوم بدوره الإقليمي والعالمي. ولا شك في أن دورا فاعلا للأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة على أرض العراق سوف يسهم بالتأكيد في تحقيق الغاية التي ننشدها جميعا، ألا وهي وحدة العراق وسلامة أراضيه ورفاهيته وأمن شعبه.

كذلك، ومن منطلق حرصنا على سيادة العراق وسلامة ووحدة أراضيه، فقد أعلنا ترحيبنا بمجلس الحكم الانتقالي، ونعتقد أن التعامل مع هذه المؤسسة السياسية من الضرورة بمكان للبدء بوضع الأسس السليمة لبناء عراق ما بعد الحرب، بما في ذلك العمل على توفير الخدمات الأساسية، وتهيئة الأجواء السياسية لبناء نظام سياسي مستقر يلبي رغبات جميع فئات الشعب العراقي، توطئة لبدء مرحلة الإعمار الشامل.

إن استقرار الأوضاع واستتباب الأمن في كافة بقاع الأرض مطلب تنشده كافة الشعوب، ونحن في سلطنة عمان، كسائر دول المنطقة، نتابع باهتمام وتفاؤل الاتصالات الرسمية المستمرة في مختلف مناطق الصراع، ونترقب بأمل أن تؤدي الاتصالات والمباحثات بين دولة الإمارات العربية المتحدة والجمهورية الإسلامية الإيرانية بشأن جزر دولة الإمارات العربية المتحدة إلى تمكين البلدين من الاتفاق على إيجاد آلية فعالة لتسوية الخلاف الدائر بينهما. كما نثمن عاليا مبادرات كل من الهند وباكستان من أجل بدء الحوار، وتأمل بلادي أيضا أن تتوصل الكوريتان والأطراف المعنية الأخرى إلى اتفاق يقضي بمعالجة مختلف القضايا العالقة، عن طريق الحوار البناء والالتزام بالمواثيق والقرارات الدولية، مما يؤدي إلى إحلال السلام والتعايش السلمي في تلك المنطقة من العالم. كما نشيد بالجهود السلمية المبذولة لحل الصراعات في الساحة الأفريقية، ونطالب المجتمع الدولي بالمساعدة في إيجاد نظام عادل لتحسين الأوضاع الاقتصادية، ووضع آليات للتخفيف من أعباء الديون التي تثقل كاهل الدول الأفريقية.

لقد أفرزت السياسات الدولية في السنوات الأخيرة أنماطا من الأعمال الإرهابية. وهذا يستوجب منا جميعا أن نقف بتركيز شديد وعناية فائقة أمام هذه الظاهرة التي تستهدف أمن الناس واستقرارهم، ونعتقد أنه أصبح من الضرورات أن تدرس، في إطار تعاون دولي شامل وأكثر إيجابية، المسببات التي أدت إلى هذه الظاهرة. رغم دعمنا للجهود الدولية لمكافحة الإرهاب بكل الوسائل، فإنه يجب النظر إلى أهمية تخصيص جزء من الموارد المالية الطائلة المخصصة لمكافحة الإرهاب لمساعدة الدول الأقل نموا، فهي قد تصبح بؤرا صالحة لظهور مثل هذه النشاطات الإرهابية.

لا جدال في أن جهود الأمم المتحدة لنزع السلاح ستدور في حلقة مفرغة، وتتحول إلى مجرد صرخة في الفيافي، لا يُسمع إلا رجع صداها، ما دامت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لا تستطيع أن تركن، في مجال تحقيق أمنها، إلى نظام فعال للضمانات الجماعية. لأنه بدون هذا النظام سوف تصبح التقديرات الخاصة بمستوى ونوعية التسلح مسؤولية فردية لكل دولة، مما يفتح الباب واسعا لإمكانية الدوران في حلقة سباق التسلح، ويعوق التقدم في اتجاه نزع السلاح أو خفضه.

إن سلطنة عُمان، وهي تدعم الجهود المبذولة للحد من التسلح، تؤكد في الوقت ذاته ضرورة اتخاذ خطوات عملية وفق نظام الوكالة الدولية للطاقة الذرية للضمانات المتبادلة. ومن الجدير بالذكر أن بلادي وقعت على اتفاق تطبيق الضمانات معه الوكالة الدولية للطاقة الذرية، في ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠١، بمقر الوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا.

وترى بلادي أنه من الضروري التعاون فيما بين الدول للحد من النقل غير القانوني للأسلحة الصغيرة والخفيفة، التي تسبب معظم الصراعات في العالم. ولا يفوت بلادي، والعالم يعيش في غمرة الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لنزع كافة أنواع الأسلحة الفتاكة من على ظهر الكرة الأرضية وباطنها وفضائها، ان تبارك تلك الجهود، مؤكدة على مسؤولية المنظمة الدولية عن صياغة نظام عالمي أكثر قدرة على رعاية أمن جميع الدول، بشكل يمكن أن يعكس الواقع الذي يعيشه العالم في الألفية الثالثة، وبما يتفق مع طابع الشراكة والمسؤولية، وهو الشرط الأساسي والهام لإنجاح كل تلك الجهود.

يأتي انعقاد هذه الدورة في ظل تطورات كبيرة ومتلاحقة ومتشابكة يشهدها العالم على المستوى الاقتصادي والمالي والتجاري العالمي، حيث لا تزال العديد من اقتصادات دول العالم تعاني من ظاهرة الركود الاقتصادي. وتقدر سلطنة عمان الجهود المتواصلة التي يبذلها كل من البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية لتحقيق أكبر قدر من التكامل للعمل فيما بينها لمواجهة التحديات التي ما زالت تواجه دول العالم، والمتمثلة في تحقيق النمو الاقتصادي المتواصل، والتنمية المستدامة، وتخفيض معدل الفقر، وتحقيق الاستقرار والتوازن المالي.

لقد قطعت سلطنة عمان، منذ انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، شوطا طويلا في الوفاء بالتزاماتها وتعهداتها للمنظمة، حيث قامت بإجراء العديد من التعديلات والتحسينات في النظم والأجهزة والقوانين، إضافة إلى إصدار التشريعات الجديدة التي تنسجم مع متطلبات منظمة التجارة العالمية.

وتتابع بلادي باهتمام المفاوضات التي تجري حاليا في إطار المنظمة بهدف تجاوز العقبات والمصاعب التي تعترض عملها. وهنا لا بد من التنبيه إلى مسألة هامة تتمثل في ذلك التباين بين الدول النامية والدول المتقدمة النمو التي تتحكم في نظام اتفاقات الملكية الفكرية وغيرها من النظم، والتي يجب أن لا تستغلها الشركات المتعددة الجنسية بطريقة سلبية تؤدي إلى زيادة الأعباء على الدول الأقل نموا لصالح الدول الغنية، في كل ما له صلة بإنتاج الأدوية والمواد الغذائية ونقل التكنولوجيا. وإلا فإن تحرير التجارة العالمية سوف يصادف عقبات قد لا تتمكن منظمة التجارة العالمية من تجاوزها. وعلى الرغم من صدور بيان منفصل عن مجلس منظمة التجارة العالمية كضمان بعدم استغلال وانتهاك حقوق حماية الأدوية المسجلة، يهدف إلى حسن استفادة الدول من القرار للمساعدة على مكافحة الأمراض المعدية والخطيرة، التي تعاني منها الدول النامية، فإن ذلك كله ليس كافيا لضمان عدم تحميل الدول الأقل نموا الأعباء المادية.

لقد ظلت سلطنة عمان تعمل بدأب على المستوى الإقليمي مع أشقائها وأصدقائها، وذلك من خلال التجمعات الاقتصادية الإقليمية، لتعزيز مناخ تحرير التجارة والاقتصاد. ففي إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، شاركت السلطنة في قيام الاتحاد الجمركي الخليجي في مطلع هذا العام. أما في إطار الجامعة العربية، فقد تم تقديم موعد إقامة منطقة التجارة الحرة الكاملة بين الدول العربية الأعضاء في اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ليكون في بداية عام ٢٠٠٥، حيث يُتوقع أن يتم التحرير الكامل، وفتح الطريق أمام المنتجات العربية المتبادلة، والمضي قدما في قيام السوق العربية المشتركة.

وعلى الصعيد المحلي، تواصل بلادي الجهود لتعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني القائم على اقتصاد السوق، والمنافسة الحرة. وذلك في ظل مناخ اقتصادي وتجاري مؤات، يعمل على تحقيق شراكة تجارية واستثمارية حقيقية مع جميع دول العالم. بالإضافة إلى توافر الظروف

الملائمة لارتباط الاقتصاد العماني ارتباطا طبيعيا بالاقتصاد العالمي.

وانطلاقا من إدراك الجميع بأن حماية البيئة ومواردها مسؤولية جماعية، يساهم الجميع في درء الخطر عنها، عملت حكومة بلادي جاهدة على تنشيط دور المجتمع العماني ومشاركته الفعالة في هذا الشأن. كما تؤكد التزامها التام بالمبادئ الأساسية التي اعتمدها مؤتمرا قمة الأرض في ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢، وفي جنوب أفريقيا عام ٢٠٠٢، من منطلق إيمانها بأن هذه المبادئ تمثل الإطار العلمي لضمان الشراكة العالمية وتحمل المسؤولية الجماعية تجاه حماية البيئة وصون مواردها الطبيعية لخدمة التنمية وضمان استمرارها.

إننا نعرب عن خالص الشكر والتقدير للجهود والمساعي التي بذلها الأمين العام للأمم المتحدة في إعداد تقريره السنوي، الذي يبين فيه ما حققته الأمم المتحدة من إنجازات، وما واجهته من عقبات، واستراتيجية المستقبل لهذه المنظمة التي تجسد ضمير المجتمع الدولي وطموحاته. ونحن ندعم المقترحات التي عرضها الأمين العام في تقريره إلى هذه الجمعية، والهادفة إلى تطوير أجهزة الأمم المتحدة وإعادة هيكلتها للتعبير عن الواقع السياسي وحقائقه، وحتى تبقى المنظمة المحور الفعال للسياسة العالمية والمصدر الأعلى للشرعية الدولية في التعامل بين الدول. وذلك لتمكينها من استنباط الحلول للوقاية من النزاعات واندلاع الحروب، عن طريق تعزيز فعالية الدبلوماسية الوقائية والتسوية السلمية والمحافظة على السلام، وتعزيز التعاون الدولي والحوار بين الحضارات، والعمل على إيجاد الحلول للمشاكل التي تواجه دول العالم كالفقر والمرض، ومعالجة مشاكل البيئة، ومكافحة ظاهرة الإرهاب، وردم الفجوة بين دول الشمال الغنية ودول الجنوب الفقيرة، وإيجاد رابطة أقوى بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في مجال حفظ الأمن والسلم الدوليين، وذلك عن طريق تعزيز الهياكل الإقليمية وفي سبيل تحقيق الأمن الجماعي في عالم يتميز بتطور التكنولوجيا والنمو السكاني الهائل.

إننا نعتبر الأمم المتحدة مصدر الشرعية الدولية، والبوتقة التي تنصهر بها كافة الجهود والمساعي الدولية والإقليمية لتحقيق آمال وطموحات الشعوب، ومواجهة التحديات الحقيقية للأمن والسلم والتنمية، بكل جوانبها، لتعزيز دعائم العلاقات والاستقرار ونشر ثقافة السلام والحوار البناء بين أجيال الحاضر والمستقبل، بعيدا عن منطق التهديد بالقوة وإثارة الرعب والخوف من الغد.

وإننا نأمل لهذه الدورة كل النجاح، حتى تتمكن من الخروج برؤية مستقبلية ترسم طريق المستقبل لخدمة البشرية وتجدد تعهد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والتزامها الكامل بتنفيذ قراراتها، واحترام أحكام ميثاقها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيد ستيفن كالونزو موسيوكا، وزير خارجية كينيا.

السيد موسيوكا (جمهورية كينيا) (تكلم بالانكليزية): يسعدني أن أغتنم هذه الفرصة لأخاطب الجمعية العامة. في العام الماضي للجمعية، تعرضت كينيا والأمم المتحدة كلاهما، لعمل إرهابي. وباسم وفدي، أود أن أنقل للأمين العام، من خلالكم يا سيادة الرئيس، تعازينا العميقة عقب الهجوم القاسي والأحمق على مكتب الأمم المتحدة في بغداد في آب/ أغسطس الماضي. وقد فقد عدد من موظفي الأمم المتحدة، بمن فيهم السيد سيرجيو فييرا دي ميلو، الممثل الخاص للأمين العام في العراق، أرواحهم في هذا الهجوم. وقد كان السيد فييرا دي ميلو – وهو رجل ممتاز وذكي للغاية – صوت عقل هادئاً في بحر مضطرب. ونحن

بوصفنا جمعية للأمم، ربما نكون قد فقدنا صوته، ولكن يجب ألا تغيب عن أذهاننا رؤيته وآماله.

لقد أصبح الإرهاب ظاهرة مقلقة. ونحن الذين نعيش في كينيا نعرف هذا جيداً، لأننا لا نملك خيار تجاهل تهديد الإرهاب. فقد استهدف الإرهابيون الشعب الكيني في مناسبتين منفصلتين مؤخراً – في عام ١٩٩٨ وعام ٢٠٠٢. وبعد الهجمات التي وقعت في عام ٢٠٠٢ في مومباسا، أصيب الاقتصاد الكيني بالشلل تقريباً نتيجة لمختلف التدابير الخارجية غير المساعدة التي ثبطت السفر إلى بلدنا. ونتيجة لذلك، أصبحنا ضحية مرتين. وإزاء هذه الخلفية، فإن كينيا ملتزمة التزاماً كاملاً بمكافحة الإرهاب، حيث خسرنا أرواحاً بريئة، وتعرضنا لمعاناة إنسانية لا توصف، وخسائر في الممتلكات، وضائقة اجتماعية واقتصادية. إننا نتعاطف مع الآخرين، بمن فيهم سكان هذه المدينة، بل مع الشعب الأمريكي في الحقيقة، الذي تحمل وطأة إرهاب لم يسبق له مثيل في الهجوم الذي وقع في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

نحن مقتنعون بأنه لا يمكن كسب هذه الحرب إلا بعمل جماعي من جانب مجتمع الدول. وينبغي أن نتصدى جميعنا للإرهاب تحت شعار الأمم المتحدة وباستراتيجيات مدروسة طويلة الأجل للقضاء على الإرهاب إلى الأبد. إن المصلحة الخاصة والعمل الانفرادي لا يوفران أساساً قوياً لتحالف عالمي لمكافحة الإرهاب. والتضامن الدولي القائم على المبادئ هو وحده القادر على هزيمة الإرهاب.

يود وفدي أن يشيد بالأمين العام على ما بذله من جهود لزيادة الانتفاع بمكتب الأمم المتحدة في نيروبي. وألاحظ بارتياح البدء في بناء مرافق إدارية واجتماعية جديدة في مجمع الأمم المتحدة في غيغيري. وبعد رفع مستوى مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الأمم المتحدة – الموئل) إلى برنامج كامل للأمم المتحدة، عملاً بقرار الجمعية العامة ٥٦/٢٠٦، ترغب حكومة كينيا في أن يتحقق الانتفاع بهذه المرافق إلى أقصى حد ممكن من خلال استضافة مزيد من الاجتماعات والمؤتمرات في نيروبي. وسيكون هذا دليلاً واضحاً على دعمنا لقرارات الجمعية العامة المتعلقة بهذا الموضوع.

لقد أسهم انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في نشوب الصراعات المحتدمة في أجزاء عديدة من أفريقيا. وشاركت كينيا بفعالية في الجهود التي تبذل لمعالجة هذه المسألة واستضافت أمانة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في نيروبي مبادرة إقليمية تضم عشرة بلدان من منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي. إضافة إلى ذلك، قدمت كينيا في اجتماع الدول الذي ينظم مرة كل سنتين بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، المعقود في نيويورك في تموز/يوليه ٢٠٠٣، تقريراً عن أنشطة أمانة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في نيروبي وعن التدابير التي اتخذتها حكومة كينيا على الصعيد الوطني لكبح هذا الخطر. وفي هذا الصدد، نناشد المجتمع الدولي تقديم الموارد اللازمة في إطار الجهود المشتركة التي نبذلها لمكافحة انتشار هذه الأسلحة.

لا تزال الحروب والصراعات محتدمة ولا يزال السلام والاستقرار والتنمية الاجتماعية والاقتصادية سراباً، لا سيما في أفريقيا. ولذلك، ظلت كينيا تعطي أولوية لمنع نشوب الصراعات وإدارتها وإيجاد حلول سلمية لها. وقد قمنا بقيادة عمليتي السلام اللتين تشرف عليهما الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد)، فيما يتعلق بالصراعات الدائرة في جنوب السودان وفي الصومال. وتجري المفاوضات الآن بشأن التوصل إلى تسوية سلمية في نيفاشا ونيروبي، على التوالي.

ونشير مع الارتياح الكبير إلى الحدث التاريخي الذي جرى في ٢٢ أيلول/سبتمبر من هذا العام، عندما وقع الطرفان المتحاربان في السودان اتفاقاً يمثل معلماً بارزا حقاً في نيفاشا، في كينيا. فهذا الاتفاق، الذي يعالج ترتيبات الأمن الانتقالية، سيوفر دون شك الأساس لمستقبل مشرق ومزدهر لشعب السودان. وسيجتمع الطرفان ثانية في الأسبوعين القادمين لمناقشة تقاسم السلطة والثروة وتحديد وضع المناطق السودانية الثلاث المتنازع عليها. وفي الحقيقة، أصبحت عملية السلام في السودان عملية لا رجوع عنها.

ولذلك، أود أن أشيد بحكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان والإيغاد ومنتدى الشركاء الدوليين على ما بذلوه من جهود متضافرة وما أبدوه من تفان تجاه عملية السلام. وهذا الحدث التاريخي مثال ملموس على نجاح التعددية في العمل. إنه في الحقيقة شعاع أمل ودليل على أنه يمكن تحقيق السلام بتوفر حسن النية والإرادة السياسية. ويسعدني أن أقول إن الأخبار المنبعثة من أفريقيا ليست كلها عن الموت والكآبة.

بيد أنه من الضروري أن يقوم المجتمع الدولي بدور أكبر في هذه العملية ليتسنى تعزيز وضمان السلم الدائم . وفي هذا الصدد، أود أن أحث الأمم المتحدة على القيام بدور ريادي في عملية إعمار السودان بعد انتهاء الصراع، وأطلب من الدول الأعضاء أن تدعم عملية الإعمار هذه.

بالنسبة لعملية السلام الصومالية، يسعدني أن أشير إلى أنه أحرز تقدم مشجع في المفاوضات، ويحدونا الأمل في أن تسفر عن نتيجة مثمرة. فقبل أسبوعين تقريباً، اعتمد الممثلون الميثاق وستعقد الانتخابات عما قريب. ولذلك، تشجع كينيا الأطراف المعنية على تعزيز المكاسب التي تحققت حتى الآن، والاستفادة منها. ونشدد على أن عملية السلام ينبغي أن تكون شاملة، وندعو رئيس الحكومة الوطنية الانتقالية، السيد عبدي قاسم، أن يعود إلى مائدة المفاوضات في نيروبي كما ندعو قادة الأحزاب الأخرى إلى قبول هذه المشاركة. ومن نفس المنطلق، ندعو شركاءنا والمجتمع الدولي إلى مواصلة تقديم الدعم لعمليتي السلام.

ونحن نشيد بالجهود التي بذلتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لاستعادة الأوضاع الطبيعية في ليبريا. وفي حين أننا نقدر الدور الهام الذي تقوم به الأمم المتحدة في تعزيز السلام والاستقرار في العالم، تدعو كينيا إلى مشاركة الأمم المتحدة بقدر أكبر في المبادرات الأفريقية، مثل عمليتي السلام اللتين قادتهما إيغاد والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

نحن قلقون من استمرار تدهور الحالة في الشرق الأوسط. وتلاحظ كينيا بأسف أن الحل الدائم لقضية فلسطين لا يزال سراباً على الرغم من مختلف المبادرات التي جرى الاضطلاع بها والجهود التي بذلت لمعالجة المشكلة. وينبغي أن نبقي نصب أعيننا الهدف المتمثل في إنشاء دولة فلسطينية قادرة على البقاء، كما توخت قرارات الأمم المتحدة. وينبغي التذكير أيضاً بأنه ليتسنى ضمان إيجاد حل دائم للصراع، من المهم أن يؤخذ في الحسبان حق إسرائيل في العيش ضمن حدود مأمونة وآمنة. ولذلك، نكرر مناشدة طرفي الصراع، وكذلك سائر الجهات الفاعلة المعنية، ممارسة ضبط النفس وإعطاء الأولوية للحوار.

وثمة منطقة أخرى في الشرق الأوسط تثير القلق، هي العراق. إذ لم يجد شعب هذا البلد بعد السلم والاستقرار، اللذين بدونهما سيتبدد أي أمل في الإعمار الوطني. بيد أن من المشجع أن نلاحظ أن المجتمع الدولي يتشاطر الآن رؤية مشتركة تتمثل في أنه ينبغي أن تقوم الأمم المتحدة بدور أكبر

في إعادة بناء هذا البلد. ويحدونا الأمل في أن يترجم توافق الآراء إلى عمل في القريب العاجل.

إن الحكم الصالح ضروري لكي يزدهر السلام والاستقرار. وهذا تحدٍ تمكنت كينيا من التصدي له. ففي كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٢، شهدت كينيا لحظة تاريخية، عندما أجرينا انتخابات عامة حظيت باعتراف عالمي بأنها انتخابات حرة ونزيهة، وديمقراطية حقاً. لقد أتيحت فرصة لكل مواطن في كينيا أن يكون له صوت في تحديد حكومته، وهذا دليل ناجح وقوي على أن الأفارقة قادرون على اعتناق الديمقراطية وسيعتنقونها وأننا، نحن السلائل الفخورين لأقدم حضارات في التاريخ، مستعدون لتقرير مصيرنا. وأود أن أذكر بكلمات ابن عظيم لأفريقيا، الراحل باتريس لومومبا:

”سيقول التاريخ كلمته يوماً ما ... وستكتب أفريقيا تاريخها، وسيكون تاريخاً للبلدان الواقعة شمال الصحراء والبلدان الواقعة جنوبها، وهو تاريخ مجد وكرامة“.

نحن مستعدون كبلد، بزعامة الرئيس موواي كيباكي، للقيام بدورنا في تعزيز التنمية والديمقراطية.

وتحظى الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد) بدعمنا جميعاً، وهي إذا نفذت على نحو شامل، ستضمن تنمية مستدامة للقارة الأفريقية. إن نيباد رمز لتجديد التزام دول المنطقة، وبالتالي، ينبغي أن يقدم لها المجتمع الدولي الدعم الضروري. ونحن نرحب بالاستقبال الحار الذي لقيته نيباد من الأمم المتحدة ومن شركائنا في التنمية. وإننا ملتزمون بإنجاح تنفيذ هذا الاتفاق. وقد قامت كينيا، وهي عضو في لجنة التوجيه، بإنشاء أمانة وطنية لنيباد وستستضيف في الشهر القادم مؤتمر قمة إقليمياً ليراجع عملية تنفيذ نيباد في شرق أفريقيا والبحيرات الكبرى والقرن الأفريقي.

إن المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة في التسعينيات، لا سيما قمة ريو وقمة الألفية ودورة الجمعية العامة الاستثنائية المكرسة لفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) ومؤتمر مونتيري، وأخيراً قمة جوهانسبرغ، أمدّتنا بأفكار والتزامات عديدة لمعالجة المشاكل التي تواجه العالم اليوم. وعلى الرغم من هذه الثروة من الأفكار والالتزامات، لا نزال نتراجع عن مكافحة الفقر والمرض والأمية وتدهور البيئة والجوع.

ورسالتي الموجهة للجميع اليوم هي أننا يجب أن نجدد التزامنا؛ دعونا ننفذ ما اتفقنا عليه لنجعل عالمنا مكاناً أفضل للجميع. إننا نرحب باعتماد الجمعية القرار ٢٧٠/٥٧ باء، المعني بالمتابعة المتكاملة والمنسقة لتنفيذ نتائج مؤتمرات وقمم الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. ونحث جميع الأطراف المؤثرة التي حددها هذا القرار على القيام بأدوارها لضمان تنفيذه تنفيذاً كاملاً وسريعاً.

إن معظم البلدان الأفريقية من بين أفقر بلدان العالم. وقد تفاقمت هذه الحالة بوباء فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، الذي خرب القارة وعكس اتجاه المكاسب الاجتماعية والاقتصادية التي تحققت منذ الاستقلال. وللتصدي لأضرار هذا الوباء، اتخذت حكومة كينيا مختلف التدابير لكبح استمرار انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز. ونتيجة لهذه الجهود، انخفضت معدلات انتشاره انخفاضا كبيراً في السنوات الأربع الماضية. إلا أنه لا يزال هناك الكثير مما يتعين عمله في هذا الميدان.

استضافت كينيا في الشهر الماضي المؤتمر الدولي الثالث عشر المعني بالإيدز والأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي. وقد ضم هذا المؤتمر ما يزيد على ٦ ٠٠٠ ممثل أتوا من جميع أنحاء العالم لمناقشة التدابير العاجلة التي يجب أن نتخذها جميعاً لمكافحة هذا الوباء. ونحن نناشد

المجتمع الدولي تكثيف جهوده في مكافحة هذه الآفة بأن يقدم، من بين أشياء أخرى، الموارد المالية المناسبة، وكذلك تعزيز فرص حصول المصابين بالفيروس على العقاقير المضادة لفيروسات النسخ العكسي.

ونرحب بالاتفاق الذي جرى التوصل إليه مؤخراً في منظمة التجارة العالمية والذي سيمكن البلدان النامية من استيراد العقاقير الرخيصة المضادة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز التي لا تحمل علامة تجارية. ونناشد البلدان المتقدمة النمو والشركات المصنعة للعقاقير احترام قرار منظمة التجارة العالمية هذا، والتعاون مع البلدان النامية لتيسير وصول جميع الذين يعانون من فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز إلى العقاقير المضادة لفيروسات النسخ العكسي.

تأسف كينيا لانهيار الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في كانكون في الشهر الماضي. بيد أننا في العالم النامي مستعدون لمواصلة المفاوضات ما دام شركاؤنا مستعدين للعمل معنا بوصفنا أطرافا مكافئة.

في الختام، أود أن أتقدم، باسم وفدي، بالتهنئة إلى رئيس الجمعية العامة السيد جوليان هونت على انتخابه بالإجماع رئيساً للجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين.

إن التحديات التي تكلمت عنها اليوم لا تحترم حدوداً أو سيادة أو، في الواقع، حقائق التاريخ. إنها تمثل مشكلة جماعية لهذه الجمعية، وهي مشكلة يجب أن نتصدى لها معاً كمنظمة دولية. وآمل أن تعالج الدورة الثامنة والخمسون للجمعية العامة معالجة شجاعة المواضيع المعروضة على المجتمع الدولي. وأود أن أؤكد لرئيس الجمعية العامة دعم وفد كينيا الكامل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيد سيوم مسفين، وزير خارجية جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية.

السيد مسفين (إثيوبيا) (تكلم بالانكليزية): يسعدني جداً أن أتقدم بالتهاني الحارة للسيد جوليان هونت بانتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين. وأود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بسلفه على مساهمته التي لا تقدر بثمن في نجاح دورة الجمعية العامة السابعة والخمسين. واسمحوا لي أيضاً أن أعرب عن تقديرنا الخالص لأميننا العام السيد كوفي أنان على الجهود الكبيرة التي بذلها للحفاظ على نزاهة الأمم المتحدة في هذه الفترة الصعبة من تاريخ المنظمة. وأود أيضاً أن أشيد بالأمين العام على إسهامه القيم في تعزيز المساعدة الإنسانية وتشجيع التعاون من أجل التنمية وتقوية منظمتنا الموقرة.

أود أن أستهل بياني الموجز بالإعراب عن التقدير الخالص لجميع الذين استجابوا بتقديم دعم سخي لمساعدة الشعب الإثيوبي على التغلب على عواقب جفاف مدمر طال أمده، وعرض للخطر أكثر من ١٢ مليوناً من مواطنينا. وكانت استجابة الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وآخرين عديدين جيدة التوقيت حقاً، كما كانت سخية. وشعب إثيوبيا ممتن لهذا المظهر من مظاهر التضامن.

نحن في إثيوبيا أول من يدرك أن هذه الحالة في بلدنا لا يمكن أن تستمر. ولا يجوز أن يترك شعبنا معرضاً للمجاعة عاماً بعد عام بسبب الجفاف. ولذلك فإن ضمان الأمن الغذائي لشعبنا في أقصر وقت ممكن واجب علينا ومسألة بقاء وطني وكرامة وطنية. ولكن هذا لا يمكن أن يتحقق إلا إذا أعطي شعبنا مهلة للسلام، وتمكن من التركيز تركيزاً كاملاً على التنمية الاقتصادية.

وقد أصبحنا مقتنعين بأننا بحاجة إلى تعزيز قدرتنا في مجال تطوير تنمية الموارد البشرية وبناء المؤسسات لكي يكتب النجاح لاستراتيجيتنا للتنمية الاقتصادية والحكم

الصالح. ويتحتم علينا أن نركز على بناء القدرة وأن نجعلها مسألة ذات أولوية.

وتبين لنا أيضاً أن من المهم جداً أن نواصل توسيع ممارستنا في اللامركزية، بغية تخويل السلطة لشعبنا على مستوى القاعدة.

وقد شرعنا في إجراء تحول أساسي في سياستنا الخارجية وسياسة أمننا الوطني، مركزين على الاحتياجات الداخلية للبلد وضمان قدرته على البقاء، الذي لا يمكن تحقيقه إلا من خلال التنمية الاقتصادية السريعة وتعزيز الحكم الديمقراطي.

عانت إثيوبيا طويلا، شأنها شأن بلدان عديدة في قارتنا، وربما يكون أكثر مما عانى معظمها، من جراء الصراعات والحروب وما ترتب عليها. وأزيلت إلى الأبد الأسباب الداخلية التي أدت إلى غياب السلام والهدوء في بلدنا، حينما انتهت الديكتاتورية العسكرية وبدأنا في وضع أسس مجتمع ديمقراطي وعادل قبل ١٢ عاما.

وحتى عام ١٩٩٨، أحرزت إثيوبيا تقدما كبيرا كان من شأنه، لو استمر، أن يجعلنا بالتأكيد أكثر استعدادا للصمود لعواقب الجفاف الواسع النطاق في العام الماضي والعام الذي سبقه. ولكن الجمعية تتذكر ما حل بإثيوبيا في عام ١٩٩٨، فالزخم القوي الذي نجحنا في إيجاده من أجل التنمية الاقتصادية السريعة إنحرف عن مساره بسبب العدوان الذي عانينا منه في أيار/مايو ١٩٩٨، والذي رجع بنا عامين إلى الوراء. وبعد دحر العدوان، أظهرت إثيوبيا احتراما لا يتزعزع لمبادئ القانون الدولي باتخاذ زمام المبادرة لكفالة توقيع اتفاق الجزائر. وبقدر قليل من التردد، انسحبت إثيوبيا من الأراضي التي كانت قد استولت عليها في الهجوم المضاد الذي شنته لطرد جيش الغزاة من أراضيها وأفساح المجال للمنطقة الأمنية المؤقتة التي نشرت فيها بعد ذلك بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا.

وقد وصلنا الآن إلى المرحلة التي سيتعين فيها على الأمم المتحدة أن تهتم بقدر أكبر بكفالة الوفاء بالآمال والوعود التي ولدها اتفاق الجزائر. وقد صُمم الاتفاق لكي يؤدي إلى سلام دائم بين إثيوبيا وإريتريا وليس لمعاقبة ضحية العدوان. ولهذا السبب رأت إثيوبيا أنه من الضروري مناشدة مجلس الأمن مساعدتنا على تحقيق الآمال التي ينطوي عليها اتفاق الجزائر.

تلتزم إثيوبيا دائما بأن تظل بلدا مسالما. ولا يشق لنا غبار في التزامنا بمبادئ القانون الدولي. وسيظل هذا إحدى السمات المميزة لشعبنا. وهو تقليد نعتزم مواصلة التمسك به ورعايته. وهو أيضا السبيل الذي نعتزم من خلاله التصدي للتعقدات الحالية في تنفيذ اتفاق الجزائر.

وقليلة هي تلك المناطق التي عانت من جراء الصراعات مثلما عانى القرن الأفريقي. ونحن في إثيوبيا ملتزمون، مع غيرنا في منطقتنا دون الإقليمية، بتغيير هذا الواقع الحالي. ومع التقدم الذي يتواصل إحرازه في عملية السلام لحل الصراع في الصومال، أصبحنا الآن أكثر تفاؤلا من أي وقت مضى بأن الأزمة الطويلة التي يعانيها شعب الصومال قد تكون على وشك الانتهاء.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وآخرين على المساعدة القيمة للغاية التي يواصلون تقديمها لكفالة نجاح عملية السلام في الصومال. فلولا ذلك الدعم لما أمكننا إحراز تقدم يُذكر. وستحتاج بلدان الطليعة في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية إلى قدر أكبر من الدعم من أجل إنجاح عملية السلام في الصومال، التي تدخل الآن أحرج مراحلها.

كما تشجعنا كثيرا بعملية السلام التي تستهدف حل الصراع في السودان، والتي دخلت أيضا مرحلة دقيقة جدا. ويستحق الطرفان الثناء للتصميم الشديد الذي يظهرانه في التصدي للتحديات المشتركة التي تواجههما. ويشكل الاتفاق الإطاري بشأن الترتيبات الأمنية للفترة الانتقالية، الموقع بين الطرفين في ٢٥ أيلول/سبتمبر انطلاقة رئيسية ستساعد دون شك في وضع أساس لمزيد من التقدم في مجالات أخرى. ونود أن نشكر جميع من أسهموا في التقدم المحرز في عملية السلام في السودان، ولا سيما حكومة الولايات المتحدة.

وتظهر هذه التطورات أن الحالة في القرن الأفريقي غير ميؤوس منها. ولكن التحديات التي نواجهها كبيرة جدا. ونحن في إثيوبيا مصممون على الإسهام بقدر أكبر من نصيبنا للمساعدة على بث روح جديدة في منطقتنا دون الإقليمية التي كانت أيضا هدفا للإرهاب الدولي. وتحقيق السلام والمصالحة الوطنية في الصومال حيوي للغاية أيضا في مكافحة هذه الآفة. ولذلك السبب ينبغي لجميع الراغبين في الانضمام إلى الكفاح ضد الإرهاب الدولي أن يدعموا تلقائيا جهود السلام التي تضطلع بها في الصومال الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

وإثيوبيا، بصفتها بلدا من منطقة فقدت الكثير وتخلفت كثيرا في مجال التنمية بسبب غياب السلام تشعر بالتضامن مع كل شعوب الشرق الأوسط التي تتوق إلى السلام والأمن والعدالة. ولكونها كشعب، قريبة جدا من الشرق الأوسط فلها صلة وثيقة بشعب فلسطين وشعب إسرائيل. وأملنا أن تنتهي معاناة الشعبين عما قريب، وأن يتحقق الأمل الذي تمثله خريطة الطريق.

ولا يمكن تحويل أملنا في التنمية الاقتصادية وفرص السلام التي نشهدها في منطقتنا إلى واقع بدون توفر الظروف الدولية المؤاتية التي تمكن بلدان مثل إثيوبيا من تحقيق التقدم.

ولكن الحالة العامة، في هذا الصدد، لا تبشر بالأمل. وفي ظل الظروف الحالية، وبدون وجود التزام أكبر من العالم المتقدم النمو بالتنمية الاقتصادية السريعة لأفريقيا، سيتعذر على بلدان مثل إثيوبيا أن تكون في حالة تسمح لها بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وما من شك، في أن هناك حاجة مُلحَّة إلى زيادة جودة ومستوى المساعدة التي يقدمها العالم المتقدم النمو لأفريقيا. وهناك حاجة ماسة إلى التصدي للمشاكل المحيطة بقضايا تتعلق بالإعانات وبوصول المنتجات الواردة من البلدان الأفريقية إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو. والتضامن الدولي والنهوض بالمصالح المتبادلة يحتمان التوصل إلى حل دائم لمشكلة عبء الديون.

تمر أفريقيا حاليا بفترة حرجة وبالغة الصعوبة. ففيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يعصف بالقارة. ومثلما هو معترف به الآن على نطاق واسع، فهذه ليست مجرد أزمة صحية. بل إن هذا الوباء يشكل أيضا أزمة اقتصادية وأمنية واجتماعية لها عواقب واسعة النطاق، ويحتمل أن تكون مدمرة. وهذا بالتالي تحد لا يواجه أفريقيا وحدها، بل أيضا العالم بأسره.

ولكن أفريقيا لا تطلب من المجتمع الدولي إنقاذها قبل أن تفي بمسؤولياتها. والذي تطلبه أفريقيا هو أن تمنح مهلة، كتلك التي منحت للكثيرين في الماضي في مرحلة ما من مراحل تاريخهم. والواقع، أن الأمر هنا يتطلب التزامات متبادلة. وهذا هو المبدأ الأساسي الذي تستند إليه الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وتأمل إثيوبيا أن تؤخذ الشراكة الجديدة بقدر أكبر من الجدية بوصفها إطارا لتوسيع مجال التعاون بين أفريقيا والبلدان المتقدمة النمو، بغية كفالة نجاح أفريقيا في كفاحها من أجل الرخاء والتنمية، ومن أجل عالم آمن وسلمي ويتسم حقا بالعولمة.

إن الأمم المتحدة تواجه اليوم واحدة من أصعب الفترات في تاريخها الذي اقترب من ٦٠ عاما. وهناك شكوك متزايدة حول شرعيتها ومصداقيتها. كما شكك الكثيرون في فعاليتها. وتساءل العديدون أيضا، في كثير من المناسبات، عما إذا كانت المنظمة تساعدهم دوما في رعاية السلام وتعزيزه. وما كان بلدي بالذات يشعر بخيبة الأمل في الماضي. ولكننا لم نتخل أبدا عن الأمل في الأمم المتحدة أو في تعددية الأطراف، لأننا نعلم أن الأمم المتحدة، في نهاية المطاف، لا غنى عنها. ولذلك السبب ستظل إثيوبيا دوما ملتزمة بالأمم المتحدة وبمثلها.

ونأمل أن تكون كل الدول الأعضاء، الصغيرة والكبيرة، ملتزمة التزاما كاملا بالأمم المتحدة وبمثلها، وأن تقوم بالإصلاحات التي طال انتظارها للمنظمة، بهدف جعلها أكثر فاعلية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد أنتناس فاليونيس، وزير خارجية جمهورية ليتوانيا.

السيد فاليونيس (ليتوانيا) (تكلم بالانكليزية): أود، أولا وقبل كل شيء، أن أعرب عن صادق امتناني للسيد يان كافان على عمله بوصفه رئيسا للجمعية العامة في دورتها السابقة. كما نقدر الدراية والقيادة المحنكة للرئيس الحالي، السيد جوليان هنت ممثل سانت لوسيا، ونتمنى له عاما من الحوار البناء والتعاون.

وكان هذا العام عاما للأنباء المروعة والمأساة البشرية. فقد فقدنا رجلا نبيلا ودبلوماسيا متميزا، صديقنا السيد سيرجيو فييرا دي ميلو، والعديدين غيره ممن تصادف وجودهم للعمل في مقر الأمم المتحدة في بغداد في ذلك اليوم المأسوي. ومؤخرا قمنا بتأبين السيدة أنا لينده، وزيرة الخارجية النرويجية الراحلة وصديقتنا العزيزة، التي وقعت ضحية لعمل آخر من أعمال الجنون البشري. إننا نحزن على من فقدناهم، ولكننا أيضا نتذكر عملهم ومهامهم التي لم تكتمل.

ويمثل العراق أحد أمثلة العمل الذي لم يكتمل. إن استعادة سيادة العراق وتنفيذ العملية السياسية المفضية إلى إقامة حكومة كاملة التمثيل من خلال إجراء انتخابات ديمقراطية يمثلان هدفنا الأساسي. بيد أن بناء الدولة عملية لا تتم بين ليلة وضحاها. ولا يمكننا أن نتوقع إعادة بناء العراق الحر والسلمي إلا من خلال الجهد المنسق والتعاون الدولي الوثيق. والأمم المتحدة، بتجربتها المتفردة وشرعيتها، لا غنى عنها للجهود الرامية إلى مساعدة الشعب العراقي على استعادة سيادته. وفي العراق، فإن أولى بوادر الإنعاش بادية للعيان بالفعل، وهو ما يشهد عليه تعيين المجلس الحاكم وتشكيل لجنة دستورية تحضيرية. وينبغي أن تدعم هذا التطورات الإيجابية وأن تُشجع. ولذلك، فإننا نتطلع إلى مؤتمر مدريد المقبل الذي سيعالج الكثير من المسائل المهمة لمستقبل العراق. والدعم الدولي لا غنى عنه، بل هو في بعض الأحيان حيوي، للشعب الذي يتحمل إرث دكتاتورية منهارة.

ويجب ألا تمنع النكسات الحالية في الصراع بين إسرائيل والفلسطينيين من تنفيذ خريطة الطريق. ويبقى تحقيق رؤيا الدولتين اللتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام ورفاه، الخيار الوحيد الناجع.

وما زال السند الحقيقي لقوتنا، بوصفنا مجتمعا دوليا، يكمن في عزمنا على التعامل بصورة جماعية مع المسائل الحرجة. والتقرير الأخير للأمين العام يطرح أسئلة صعبة. ونحتاج إلى إيجاد توافق في الآراء بشأن الإطار المفاهيمي والسياسي لعمل الأمم المتحدة في العقود المقبلة. إن ليتوانيا تؤيد الأمم المتحدة تأييدا جازما، وهي تسعى وراء الأهداف

المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. ونتشاطر الرأي القائل بضرورة تحديث المؤسسات المتعددة الأطراف وتعزيزها. ومن الجوهري بصورة مطلقة أن ينظر إلى الأمم المتحدة وهيئاتها الرئيسية بوصفها صالحة وفعالة. وليتوانيا على استعداد لأن تسهم في تحقيق هدف بناء نظام دولي يستند إلى مؤسسات فعالة متعددة الأطراف، وإلى الأهداف الأساسية لميثاق الأمم المتحدة.

إن السلام الدائم مسؤوليتنا الجماعية. ويجب أن يتمكن مجلس الأمن من الاضطلاع بدور القيادة في صون السلام والأمن الدوليين. ولذلك، فإن ليتوانيا تؤيد إجراء إصلاح كبير بضمان تمثيل أفضل وأكثر إنصافا في فئتي العضوية، الدائمة وغير الدائمة على حد سواء، من خلال تضمين ألمانيا واليابان، فضلا عن بلدان رئيسية معينة من مناطق أخرى.

وترحب ليتوانيا بعزم الأمين العام على إنشاء فريق رفيع المستوى من الشخصيات البارزة لتناول الردود على التحديات الراهنة. وتمثل الاتفاقية الأوروبية التي أعدت مشروع الدستور الأوروبي، مثالا جيدا لكيفية التعامل مع تلك المسائل الأساسية المتعلقة بالسياسة العامة.

وللأسف، فإن الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها ما زالا على قائمة شواغلنا الأمنية الحرجة. وإعلان ثسالونيكي الذي اعتمده المجلس الأوروبي بشأن عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل والمبادئ الأساسية وخطة العمل التي وضعها الاتحاد الأوروبي لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل، تمثل استجابات محددة وواضحة. وليتوانيا تؤيدها كما أنها ستسهم في تنفيذها. وأود أيضا أن أذكر بمدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية، والتي تشكل نتيجة أخرى للجهود المتعددة الأطراف، وتستحق إضفاء الطابع العالمي الشامل عليها.

ويقتضي تحقيق الاستقرار العالمي أيضا بذل جهود إقليمية. وفي هذا السياق، أود أن أسجل مع الارتياح أن ليتوانيا وغيرها من بلدان أوروبا الوسطى والشرقية ستنضم في العام القادم إلى الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي، مما يوسع بالتالي منطقة الاستقرار والديمقراطية في أوروبا. وفضلا عن ذلك، فإن انضمامنا سيكون له تأثير إيجابي هام على الدول الواقعة على الحدود الجديدة للاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي. وليتوانيا مصممة على الاستمرار في سياساتها لحسن الجوار، وعلى تطوير علاقات أوثق مع جيرانها الجدد الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. كما أود أن استرعي الانتباه إلى التعاون الإقليمي البلطيقي – القوقازي، الذي يقوم بالفعل بتطوير عدد من المبادرات الناجحة.

إننا نلمس وجود الاستعداد لاعتماد تدابير أكثر فعالية لمكافحة الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل. ويمكن دوما التصدي للمزيد من التحديات التقليدية عن طريق الشفافية وأنشطة بناء الثقة. وليتوانيا بوصفها دولة طرفا جديدا في اتفاقية أوتاوا، ملتزمة بالإسهام بصورة عملية في تنفيذ الاتفاقية وتعزيزها. ونرى أن من المهم على نحو متزايد تيسير الحوار والعمل على الصعيد الإقليمي بما يسهم في إلغاء الألغام المضادة للإفراد وإزالة الأجهزة القديمة غير المنفجرة. وقد بدأنا بالفعل في العمل مع الأطراف المهتمة في ذلك المسعى.

ولا شك أن سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية هما أهم عنصرين في نظامنا للقيم. وفي ضوء عملية العولمة، فإن تأمين هذا النظام يمثل تحديا كبيرا. وتلك العلل العالمية مثل الفقر، والجوع، والتنمية غير المستدامة، والأمراض الوبائية الجماعية المشؤومة، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، تخلق أمامنا المهمة الحيوية وهي وقوفنا معا من أجل تأمين مستقبل أبنائنا.

ولا يمكن تهيئة الظروف المستقرة المؤاتية للسلام دون التصدي للفقر والقضاء على الاستبعاد الاجتماعي. لذلك، ينبغي أن نوجه كل جهودنا نحو إنجاز الأهداف التي اتفقنا عليها في إعلان الألفية. وليتوانيا، باعتبارها عضوا مقبلا بالاتحاد الأوروبي، تتحمل أيضا مسؤولياتها باعتبارها مانحا جديدا في هذا المضمار.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الأونرابل سير رابي ناماليو، وزير الخارجية وشؤون الهجرة في بابوا غينيا الجديدة.

سير رابي ناماليو (بابوا غينيا الجديدة) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية بأن أهنئ رئيس الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين بمناسبة انتخابه. ولا يساورني أي شك في أن انتخابه من جانب المجتمع الدولي لهو اعتراف بمهاراته الدبلوماسية الواسعة وصفاته القيادية. وهو أيضا اعتراف ببلوغ الدول الجزرية الصغيرة سن الرشد. وأود أيضا أن أشكر سلفه، السيد يان كافان، على قيادته الممتازة لعمل الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين.

أرجو أن تسمحوا لي أيضا بتوجيه التحية للأمين العام للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان، والعاملين معه لتفانيهم والتزامهم في تعاملهم مع العديد من المسائل الدولية الملحة التي تواجهنا اليوم.

كما أشارك الوفود الأخرى في الإعراب عن تعازي حكومة بلدي الخالصة لأسر موظفي الأمم المتحدة، ومن بينهم الراحل سيرجيو فييرا دي ميلو ، مفوض الأمم المتحدة السامي السابق لحقوق الإنسان، الذين فقدوا أرواحهم في بغداد يوم ١٦ آب/أغسطس ٢٠٠٣.

لقد كانت الاعتداءات وحشية وضد مبادئ الحرية، والديمقراطية والسلام المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة؛ ويجب أن تدان بأقوى العبارات الممكنة.

في سعينا للوفاء بالتزاماتنا لمكافحة الإرهاب الدولي، يسرني أن أبلغ الجمعية بأن بابوا غينيا الجديدة لا تزال تمتثل بصورة ملموسة لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٣٧٣ (٢٠٠١).

لقد صدق برلماننا مؤخرا على العديد من الاتفاقيات والبروتوكولات المتعلقة بمكافحة الإرهاب. وبالأمس، أودعت شخصيا صكوك التصديق على أربع اتفاقيات لدى مكتب الأمين العام للأمم المتحدة.

و بابوا غينيا الجديدة، وقد أوفت بهذه المتطلبات، تواجه الآن قيودا على الموارد وتحديات أخرى لتنفيذ التزاماتها التعاهدية. وهذه الحالة ازدادت تفاقما بفعل تهديدات أخرى، مثل الاتجار غير المشروع بالمخدرات، وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وتهريب البشر وغسل الأموال.

في منطقة جزر المحيط الهادئ، اتخذنا مبادرات إيجابية للتعامل بشكل جماعي مع هذه التهديدات. وإعلانا ناسونيني وبيكتاوا اللذان وافق عليهما زعماء محفل جزر المحيط الهادئ، يوفران الإطار للتعاون في التعامل مع هذه التهديدات.

في منطقة آسيا والمحيط الهادي الأوسع نطاقا، اجتمع حوار جنوب غرب المحيط الهادي مرتين، بالإضافة إلى اجتماعات بالي الأمنية السنوية، لمناقشة المسائل السياسية والأمنية التي تواجه المنطقة. وتشمل الدول المشاركة في الحوار إندونيسيا، والفلبين، ونيوزيلندا، وأستراليا، وتيمور – ليشتي و بابوا غينيا الجديدة .

وبينما تثير قلقنا المسائل التي تنطوي على مخاطر سياسية وأمنية أكبر، فإن التهديد الحقيقي في هذه المرحلة هو انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. فتلك الأسلحة لا تزعزع استقرار المناطق، وتشعل الصراعات وتذكيها وتطيل أمدها فحسب، بل هي أيضا تعوق برامج الإغاثة، وتقوض مبادرات السلام، وتزيد انتهاكات حقوق الإنسان، وتعرقل التنمية، وتغذي ثقافة العنف. وليست هناك معاهدات دولية أو صكوك قانونية أخرى للتعامل بشكل فعال مع هذه الفئة من الأسلحة

في هذا السياق، ترحب بابوا غينيا الجديدة بالنداء من أجل التنفيذ الفوري الكامل لخطة عمل ٢٠٠١ بشأن الأسلحة الصغيرة ، الرامية إلى كبح تدفق الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والقضاء عليه.

ودعوني أضع هذا الأمر في سياق الأزمة في مقاطعتنا ”بوغينفيل“ حيث أسهم انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في إطالة الصراع في تلك المقاطعة.

فيما يتعلق بالتقدم في بوغينفيل، أكملنا المرحلة الثانية من برنامج التخلص من الأسلحة، الذي تقوم الأمم المتحدة بالتحقق منه. وانتهى الآن الفريق الإقليمي لمراقبة السلام وحل محله فريق بوغينفيل الانتقالي. وسيُبقي الفريق، بمساعدة الأمم المتحدة ، على الدعم السوقي لعملية السلام، ويساعد في المجالات التنفيذية الأخرى.

أود أن أبلغ هذه الجمعية أيضا بأن عملية السلام في إطار اتفاق بوغينفيل وصلت إلى المرحلة الثالثة الحاسمة بمقتضى التعديلات الدستورية التي وافق عليها البرلمان الوطني لبابوا غينيا الجديدة . وصحيح أن هناك تأخيرات، ولكن جميع الأطراف المعنية تتخذ كل الخطوات الضرورية لضمان ألا تعوق دون مبرر قوة الدفع التي تولدت حتى الآن.

لذلك، تلتمس حكومة بلدي تفهم المجتمع الدولي ، وبخاصة أعضاء مجلس الأمن، لمساعدتنا في إنجاز جميع المهام المتفق عليها في إطار اتفاق بوغينفيل للسلام. وسوف يبشر هذا بقصة نجاح للجميع، الأمم المتحدة، وحكومتنا وشعب بوغينفيل.

وأعرب عن تقدير حكومة بلدي البالغ للأمين العام للجهود القيمة التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغينفيل، ومن بينها تلك التي يبذلها السفير نويل سينكلير.

وأنوه أيضا بجاراتنا الإقليمية وأشكرها وهي – أستراليا، ونيوزيلندا، وفيجي، وجزر سليمان، وتونغا، وفانواتو، لإسهامها الكبير في عملية السلام.

فيما يتعلق بالصراع في جزر سليمان، ساعدت صفقة المساعدة المتكاملة، التي وضعها ووافق عليها وزراء خارجية جزر المحيط الهادئ، وتم اعتمادها فيما بعد في اجتماع زعماء محفل جزر المحيط الهادئ في أوكلاند، بنيوزيلندا، الشهر الماضي، على استعادة السلام والحياة الطبيعية في ذلك البلد. وقد تم الاضطلاع بها بناء على طلب حكومة جزر سليمان بمقتضى إعلان بيكتاوا.

وتتضمن العملية، التي تقودها استراليا، نشر قوة شرطة مدنية وقوات مسلحة لحفظ السلام، تنتمي إلى كثير من دول جزر المحيط الهادئ الأعضاء، ومن بينها بلدي. والتعاون بين الدول الأعضاء يبرز مدى قوة حفظ السلام الإقليمي، إذا جرى القيام به على النحو الواجب.

وبالنسبة للمسألة الإسرائيلية الفلسطينية، شجعتنا علامات التقدم الإيجابي العامة نحو حل الصراع وتحقيق السلام على أساس خارطة الطريق بقيادة الولايات المتحدة. ومع ذلك، تدهور الوضع في الأسابيع الأخيرة. ونحن ندعو كل الأطراف المعنية إلى ممارسة الحد الأقصى من ضبط النفس، والعمل على التوصل إلى تسوية سلمية لهذه الأزمة.

ويسرنا أن المجموعة الرباعية اجتمعت مؤخرا في نيويورك لاستعراض خارطة الطريق. ونتطلع إلى قيادتها القوية في المساعدة على حل هذه المسألة التي طال أمدها. فالقتال والعنف لن يحلا الصراع. ونشارك في نداء المجتمع الدولي الموجه إلى القيادتين الإسرائيلية والفلسطينية ببذل جهود متجددة على طاولة المفاوضات ، لوقف كل الأعمال العسكرية من كلا الجانبين وإيجاد حل دائم للمشكلة.

وفي اعتقادنا أن الدبلوماسية هي الوسيلة الوحيدة التي من خلالها يمكن أن تجتمع الدول كشركاء، وتتعاون في إحداث تغييرات تعزز السلام والتقدم الاقتصادي والاجتماعي لكل الشعوب، من حيث المبدأ، وأيضا، وهو الأهم، من حيث الممارسة العملية.

ونعتقد أن هذا ينبغي أن يطبق أيضا على الحالة في العراق. إننا نؤيد العمل الجاري القيام به في مجلس الأمن لإصدار قرار جديد بشأن دور للأمم المتحدة من شأنه أن يوفر إطارا لأوسع مشاركة ممكنة للدول الأعضاء بالأمم المتحدة في إعادة بناء العراق.

وفيما يتعلق بإصلاحات الأمم المتحدة، تثني بابوا غينيا الجديدة على الروح القيادية التي أبداها الأمين العام في العمل الراهن الذي يجري القيام به حاليا لإصلاح هيئات الأمم المتحدة الرئيسية، الجمعية العامة وأجهزتها الفرعية ومجلس الأمن.

ونؤيد التوسع في عضوية مجلس الأمن في فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة. وينبغي أن تراعى في الإصلاحات مصالح البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء.

وينبغي أن تكون لكل الأعضاء الدائمين في المجلس الموسع حقوق ومزايا متماثلة.

بيد أنه ينبغي الحد من استخدام حق النقض وعدم تطبيقه إلا على المسائل المتعلقة بالفصل السابع. ويجب علينا في ذلك أن نتحرك بسرعة لإتمام الإصلاحات المتعلقة بمنظومة الأمم المتحدة، بما فيها مجلس الأمن، حتى نتمكن من استعادة قدرة هذه المنظومة المتعددة الأطراف على خدمتنا جميعاً بشكل أفضل.

وتؤيد بابوا غينيا الجديدة كل التأييد الإعلانات وخطط العمل التي صدرت مؤخراً في مؤتمرات الدوحة ومونتيري وجوهانسبرغ. وقد عقدنا العزم على مواجهة التحديات المتمثلة في استئصال الفقر والجوع والأمية والتدهور البيئي وتغير المناخ وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرها من الأمراض التي يمكن الوقاية منها. كما أننا ملتزمون بالتصدي لقضايا الحكم الرشيد. وترغب حكومة بابوا غينيا الجديدة في إدماج الأهداف الإنمائية للألفية في أولوياتنا للتنمية الوطنية. ونحن في مرحلة اعتماد استراتيجية التنمية المتوسطة الأجل، التي ترمي إلى إعادة توجيه التنمية إلى المناطق الريفية، حيث يسكن معظم شعبنا. ونشجع المجتمع الدولي، بما فيه جميع الجهات صاحبة المصلحة في البلدان المتقدمة نمواً والبلدان النامية على الاستمرار في إتاحة الموارد اللازمة لتنفيذ الإعلانات وخطة العمل المذكورة على الوجه الأكمل.

وبابوا غينيا الجديدة ملتزمة كغيرها من الدول الأعضاء في منتدى جزر المحيط الهادئ التزاماً راسخاً ببرنامج عمل بربادوس من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. ونؤيد تأييداً كاملاً عملية استعراض السنوات العشر التي ستجرى في إطاره خلال الاجتماع الدولي المقرر عقده في موريشيوس في آب/أغسطس ٢٠٠٤. وندعو شركاءنا الإنمائيين على الصعيدين الإقليمي والدولي إلى دعم عملية الاستعراض المذكورة، كما كان الحال

بالنسبة للمؤتمرات التي عقدتها مؤخراً أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية.

ويثير انهيار مفاوضات منظمة التجارة العالمية في كانكون مؤخراً قلقاً كثيراً لدينا جميعاً. بيد أن ذلك لا ينبغي أن يحول دون القيام بمفاوضات أخرى للتوصل إلى ترتيب منصف وعادل يأخذ بعين الاعتبار مصالح جميع الدول.

وعلى جبهة تزايد استهدافها، تجري مجموعة أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ في الوقت الحالي، التي تنتمي بابوا غينيا الجديدة لعضويتها، مفاوضات مع الاتحاد الأوروبي من أجل احتمال إبرام اتفاق للشراكة الاقتصادية. ومن المهم أن يكون الهدف الرئيسي استئصال الفقر، ومن ثم عدم إلغاء المعاملة التفضيلية التي تتمتع بها بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ في التبادل التجاري بموجب اتفاقيات لومي المتعاقبة واتفاقات كوتونو الحالية.

والدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ هي من بين المحافظين على أكبر مساحة للمحيطات. والمحيط الهادئ غني بالموارد البحرية الطبيعية. وقد أكد قادة منتدى جزر المحيط الهادئ في اجتماعهم في أوكلاند بنيوزيلندا مرة أخرى من جديد السياسة الإقليمية المتعلقة بالمحيطات، التي تهدف إلى كفالة الاستخدام المستدام لمحيطاتنا ومواردها بشكل مستدام من جانب مجتمعاتنا المحلية الجزرية، وذلك في تعاون وثيق مع شركائنا الإنمائيين.

بيد أن بلدان المنطقة لا تملك سوى قدرات بشرية ومالية وتكنولوجية محدودة لمراقبة هذه الموارد وإدارتها وتأمينها لما فيه نفع أجيالنا الحاضرة والمقبلة. وفيما يتعلق بحماية مواردنا البحرية الهائلة، يؤكد قادة منتدى جزر المحيط الهادئ مجدداً ما يساورهم من مخاوف شديدة بشأن شحن المواد المشعة خلال المنطقة. كما أنهم يناشدون الدول المنخرطة في هذه الأنشطة أن تقبل بتحمل المسؤولية الكاملة عن التعويض عن أي أضرار تنجم بطريق مباشر أو غير مباشر عن نقل المواد المشعة من خلال المنطقة. ويبرز الحادثان اللذان وقعا في المحيط الأطلسي العام الماضي أن مخاوفنا واقعية.

وتواصل بابوا غينيا الجديدة بالاشتراك مع غيرها من الدول الجزرية الصغيرة النامية الإعراب عن معاني قلقها العميق إزاء الأثر الضار الذي يحدثه تغير المناخ، وتقلب المناخ، وارتفاع سطح البحر، ولا سيما على الجزر المنخفضة التي تعاني بالفعل شدائد متناهية. وسنواصل التشديد على الحاجة الماسة إلى أن تقود البلدان المتقدمة نمواً عملية الحد من انبعاثات غاز الدفيئة.

وقد وقعت بابوا غينيا الجديدة كلا من اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بتغير المناخ وبروتوكول كيوتو، وصدقت عليهما. ويمهد بروتوكول كيوتو الطريق أمام البلدان المتقدمة النمو للوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية تغيير المناخ. ونرى أن البلدان النامية الأكبر حجماً يقع على عاتقها أيضاً التزام باتخاذ إجراءات عملية للحد من انبعاثات الغاز. ونرحب بدعم اليابان والاتحاد الأوروبي والصين لبروتوكول كيوتو. ونحث الولايات المتحدة والاتحاد الروسي وأستراليا على الانضمام إلى الجهود العالمية المبذولة بهدف التصدي لتلك المسألة، بما فيها التصديق على بروتوكول كيوتو.

وليست بابوا غينيا الجديدة أيضاً بمنأى عن وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وقد أخذ السل والملاريا في التزايد من جديد، ولذا فثمة ضرورة ملحّة لإيجاد تدابير وقائية من تلك الأمراض. بيد أن من دواعي سروري أن أبلغكم بإصدار برلمان بابوا غينيا الجديدة هذا العام تشريعاً يرمي إلى معالجة هذا البلاء بالمساعدة في برامج الوقاية والتوعية على الحد من انتشار الإيدز وتضييق نطاقه، ولا سيما بين الأمهات والأطفال. وفي هذا الصدد، نعرب عن

شكرنا لأستراليا على مساعدتها الكبيرة. كما نعرب عن تقديرنا للدعم المستمر المقدم من شركاء التنمية الآخرين، بما في ذلك منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز، ومنظمة الصحة العالمية.

كذلك نعرب عن تأييدنا للعمل الذي تقوم به الأمم المتحدة فيما يتعلق بحماية حقوق المرأة والطفل والنهوض بها. ومع أننا قد صدقنا على الاتفاقيات اللازمة، ندرك أن علينا عمل المزيد. ونعرب عن تقديرنا للدعم المقدم من شركائنا الإنمائيين، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة، من قبيل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف.

وتتفق بابوا غينيا الجديدة اتفاقاً تاماً مع نداءات المجتمع الدولي لإصلاح مواثيق وولايات مؤسستي بريتون وودز وإعادة تشكيلهما. وينبغي أن تجعل سياساتهما الإقراضية أكثر تساهلاً ومرونة فيما يتعلق بمساعدة البلدان النامية في جهودها من أجل التنمية.

ومن أهم منجزات الأمم المتحدة عملية إنهاء الاستعمار ولكن تلك العملية لن تكتمل على النحو الواجب ما لم تمارس الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي حالياً وعددها ١٦ إقليماً حقها غير القابل للتصرف في تقرير المصير. وينبغي أن تواصل الأمم المتحدة رصد التطورات في كاليدونيا الجديدة وتوكيلاو والأقاليم الأخرى الـ ١٤ غير المتمتعة بالحكم الذاتي المدرجة على قائمة الأمم المتحدة لإنهاء الاستعمار على أساس كل حالة على حدة. ولا ينبغي أن يسمح للحجم أو بعد المسافة أو الكثافة السكانية بتحديد ممارسة هذا الحق غير القابل للتصرف. وأكد منتدى قادة جزر المحيط الهادئ المنعقد في أوكلاند الشهر الماضي من جديد تأييده لهذا المبدأ.

وختاماً، أود أن أؤكد مجدداً التزام بابوا غينيا الجديدة الراسخ بالمبادئ الأزلية الواردة في ميثاق الأمم المتحدة. كما ندعو بقوة إلى موقف بابوا غينيا الجديدة المتمثل في أن الدبلوماسية من خلال الحوار الإيجابي هي مفتاح التصدي لهذه التحديات.

وأخيراً، ترى بابوا غينيا الجديدة أن التضافر في العمل كشركاء حقيقيين يمثل تحدياً أكبر لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، من شأنه أن يعمل بمثابة أداة فعالة لتنفيذ هدفنا المشترك المتمثل في خلق عالم أفضل وأكثر أمناً، سواء بالنسبة لليوم أو للأجيال القادمة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لصاحبة السعادة السيدة ماریاتا رازي، رئيسة وفد جمهورية فنلندا.

السيدة رازي (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن أدلي بالبيان التالي نيابة عن صاحب المعالي السيد إيركي توميوجا، وزير خارجية فنلندا.

تمر كل من تعددية الأطراف والأمم المتحدة بفترة عصيبة منذ بدأت دورة الجمعية العامة الماضية. وفي الوقت الذي شكلت فيه الإجراءات الانفرادية تحديات لتعددية الأطراف، ثبتت ضرورة تعددية الأطراف والتعاون المتعدد الأطراف، فضلاً عن الأمم المتحدة، ربما أكثر من أي وقت مضى. كما تشير المناقشات التي جرت في الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في كانكون إلى ضرورة إجراء مناقشات صريحة وواسعة بشأن المحافظة على نظام التبادل التجاري المتعدد الأطراف استناداً إلى قواعد متفق عليها من الأطراف.

والتعاون الدولي مطلوب في إدارة الأزمات والحيلولة دون وقوعها، وفي نزع السلاح، وفي الحد من الأسلحة، وفي تعزيز حقوق الإنسان والقانون الدولي بصفة عامة، وفي تحسين التنمية المستدامة، وفي تعزيز الإدارة العالمية فيما يتعلق بالمسائل البيئية. وفي إيجاد التماسك والتعاون في جملة أمور

من بينها المسائل الاقتصادية والاجتماعية. ليتسنى تحقيق ذلك، يتعين أن تكون الأمم المتحدة أكثر كفاءة وأكثر فاعلية. ويجب أن تقدم منظومة الأمم المتحدة حلولاً للتحديات التي تزداد تعقيداً باطراد، سواء كانت هذه التحديات تتعلق بالعراق أو الشرق الأوسط أو إيجاد علاقة منطقية بين التجارة والتنمية أو تمويل التنمية. وينبغي أن توفر الدول الأعضاء للأمم المتحدة، من خلال الإرادة السياسية، الدعم الذي تحتاجه لكي تكون جهة فاعلة حقاً في الشؤون العالمية. يتعين أن نكون أكثر كفاءة وأكثر اهتماماً بالنتائج.

في هذه المرحلة على وجه الخصوص، يشكل تطوير وتعزيز الأمم المتحدة تحدياً كبيراً. فهياكل الأمم المتحدة – بما فيها مجلس الأمن – بحاجة لإصلاح، كما أن المنظمة ككل بحاجة لموارد أفضل. ويمثل هذا أيضاً شرطاً مسبقاً لا غنى عنه لتنفيذ إعلان الألفية تنفيذاً شاملاً، وهو الإعلان الذي يشكل جدول أعمال للأمم المتحدة يتطلب قدراً كبيراً من العمل في السنوات القادمة.

على الرغم من تفاوت التشديد على حرية التصرف أو الإجراءات المشتركة، وعلى الرغم من التعريفات المختلفة لحرية التصرف أو الإجراءات المشتركة، فإن شروط تعزيز التعاون المتعدد الأطراف متوفرة جميعها. وتشارك فنلندا، بوصفها عضواً في الاتحاد الأوروبي، في المناقشات حول أهمية التعددية وشروط تعزيز الأمن العالمي. وينبغي أن يكون هذا الموضوع أيضاً من بين المواضيع الرئيسية التي تناقشها الجمعية في هذه الدورة.

إضافة إلى ما جاء في البيان الذي ألقته إيطاليا باسم الاتحاد الأوروبي، أود أن أُركّز على موضوعين يتطلبان تعاوناً متعدد الأطراف على وجه الخصوص، وهما: موضوع الاستفادة من العولمة وموضوع أسلحة الدمار الشامل.

ستكون التحديات الأكبر في المستقبل هي التحديات المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين، التي يزداد نطاقها اتساعاً باطراد، والتحديات المتعلقة بعملية العولمة، وكذلك التحديات المتعلقة بإدارتهما معاً من خلال التعاون المتعدد الأطراف.

تؤثر العولمة على الجميع. فالبعض يستطيع الاستفادة منها. والبعض يصبح أكثر تهميشاً بسببها. وتنبثق العولمة عن عدد لا حصر له من القرارات التي يتخذها القطاع الخاص أو تُتّخذ على مستوى دون المؤسسات العامة، أو خارج إطارها. ولكن، من خلال الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، يجب أن نتمكن من التأثير في قرارات الشركات وقرارات القطاع العام التي توجه العولمة. وتوجد عمليات عديدة تحاول جعل عملية العولمة عملية أكثر شمولاً وتمكن الجميع من تشاطر مزاياها.

تعمل حكومة فنلندا، مع حكومة تترانيا، على إطلاق عملية هلسنكي المعنية بالعولمة والديمقراطية. ففي المحصلة، تسعى عملية هلسنكي لتحقيق نظام حكم عالمي تتسم العلاقات الدولية فيه بالديمقراطية، من خلال الأسلوب الذي يمكّن من إدارة العولمة وما ينتج عنها من خلال مشاركة أكثر إنصافاً في البت في القوانين والقواعد الدولية. وسيكون من بين المهام الرئيسية لهذه العملية وضع وتطوير حلول جديدة للمشاكل العالمية. وسنركز أيضاً على برنامج الاقتصاد العالمي وعلى أمن الإنسان.

من بين الجهات الفاعلة الدولية في العولمة، عدا الدول والشركات المتعددة الجنسيات، شبكة المنظمات غير الحكومية التي تنمو باستمرار. ويتخذ العديد من هذه المنظمات موقفاً ناقداً أو معارضاً للعولمة، ولكنها لا تتردد في اعتماد إجراءات تتسم بسِمات العولمة أو إقامة شبكات تتجاوز الحدود الوطنية. ومن بين تشكيلة ضخمة من هذه

المنظمات، أستطيع أن أُسمّي منظمتين تعتبران معارضتين، هما: المنتدى الاقتصادي العالمي والمنتدى الاجتماعي العالمي. إلا أن كلا هاتين المنظمتين مهتمتان بنفس التحديات التي يواجهها العالم. ومن بين أهداف عملية هلسنكي التقريب بين هاتين العمليتين.

النهج العالمي تجاه السلم والأمن ونظام الأمن المتعدد الأطراف القائم على التعاون مبدءان بديهيان إلى حد بعيد بالنسبة لفنلندا وبالنسبة لشركائنا في الاتحاد الأوروبي. ولكن المشاكل الأمنية المرتبطة بالعولمة وحلولها تهددان بشق صف المجتمع الدولي. إن السلم في هذه الأيام أكثر من مجرد عدم وجود حرب. فالتنمية والسلم مترابطان ترابطاً لا انفصام منه، ويتأثر كلاهما بالعولمة.

أسلحة الدمار الشامل ومنع انتشارها موضوع آخر من المواضيع الرئيسية التي تتطلب تعاوناً متعدد الأطراف.

يقتضي الحكم العالمي الفعال وجود معايير وقواعد متفق عليها عالمياً تحدد معايير السلوك التي يجب أن تتقيد بها جميع الدول، وكذلك الجهات الفاعلة التي ليست دولة. ومن الواضح أن انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها مسألة تؤثر على المجتمع الدولي ككل. ولا تستطيع أية دولة تجاهل هذه الأخطار. ويتعين علينا اليوم أكثر من أي وقت مضى أن نضاعف جهودنا الجماعية لوقف انتشار هذه الأسلحة على صعيد عالمي. والأخذ بنظام اتفاقات دولية ملزمة متعدد الأطراف هو الوسيلة الأكثر فعالية للتصدي للأخطار التي تتهدد الأمن العالمي. ويتعين تعزيز، لا إضعاف، نظام المعاهدات القائم، الذي أقيم على مدى عقود من الزمن. ويتعين علينا أن نُدعّم التزامنا بحظر الأسلحة الكيميائية والبيولوجية وبمنع انتشار الأسلحة النووية، بهدف التخلص منها كلياً.

التشجيع على التقيّد بالمعاهدات والالتزامات المتعددة الأطراف ليس كافياً. فمن المهم أيضاً التأكد من تنفيذ الالتزامات تنفيذاً كاملاً. ولا يجوز أن يتسامح المجتمع الدولي مع إحداث سوابق بعدم الامتثال للالتزامات القانونية، التي تعرض للخطر نظام عدم الانتشار برمته.

في الحالات التي تواجه فيها الدول صعوبات في تنفيذ التزاماتها بموجب المعاهدات نتيجة لافتقارها للخبرة القانونية أو الفنية اللازمة للتحقق، ينبغي أن تقدم لها المنظمات ذات الصلة والدول المشاركة الدعم والمساعدة المناسبين.

لا تزال معاهدة عدم الانتشار النووي تمثل حجر الزاوية في جهودنا الرامية إلى كبح انتشار الأسلحة النووية. ونحن نرى أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تشكل لبنة بناء أساسية ولا يمكن الاستعاضة عنها لاحتواء انتشار الأسلحة النووية، مما يسهم بنزع السلاح النووي. وتعلق فنلندا أهمية كبيرة على دخول هذه المعاهدة حيز النفاذ. ونحن نحث جميع الدول على توقيع الاتفاقية والمصادقة عليها في أسرع وقت ممكن، إن لم تكن قد فعلت ذلك بعد.

يتعين الأخذ بمبادرات ونُهُج جديدة في مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل. ويلزمنا تصورات جديدة لأسلوب التصدي لمشكلة أسلحة الدمار الشامل لكي نستكمل الآليات الدولية. وترحب فنلندا بأية جهود جديدة، وهي منفتحة لجميع الجهود، مثل الشراكة العالمية لمكافحة انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل.

تقع على عاتق الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، المسؤولية الرئيسية عن حفظ السلم والأمن الدوليين. وتؤيد فنلندا تعزيز دور الأمم المتحدة في المسائل المتصلة بانتشار أسلحة الدمار الشامل. ونحن متفقون مع الأمين العام في أنه ينبغي أن تنظر الأمم المتحدة ومجلس الأمن في تدعيم نظم مكافحة أسلحة الدمار الشامل. وتتوفر للأمم المتحدة

خبرات ومعرفة قيمتان في مجال التحقق. وتعتقد فنلندا أنه ينبغي الحفاظ على هذه الكفاءة في مجال التحقق والتفتيش.

بالتركيز على أسلحة الدمار الشامل، لا أقصد الإيحاء بأن الأسلحة الصغيرة أقل خطورة. ويتعين أن يعطي المجتمع الدولي هذه الأسلحة الاهتمام اللازم والمتزايد. فالأسلحة الصغيرة في بعض البلدان وفي بعض الأزمات وسيلة تدمير شامل وسبب رئيسي في إزهاق أرواح العديدين، الذين معظمهم مدنيون.

ينبغي أن تتصدى المؤسسات المتعددة الأطراف للتحديات الجديدة. وكون المؤسسة متعددة الأطراف ليس كافياً في حد ذاته. وتشدد فنلندا في عمل الجمعية العامة على أهمية تحديد أولويات واضحة، تعالج أهم المسائل في البيئة الأمنية الحالية. وقد يجد الناس في كافة أنحاء العالم صعوبة في فهم محاولة المنظمة حل مشاكل عالم الأمس.

وقبل أن أختتم بياني، اسمحوا لي أن أعبر عن ارتياح حكومتي العميق إزاء حقيقة أن المحكمة الجنائية الدولية قد أصبحت واقعا وأنها تعمل بكامل طاقتها. لقد أصبحت المحكمة حجر الزاوية في الجهود الرامية إلى النهوض باحترام القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان. ونبقى ملتزمين بضمان نجاح المحكمة، ونناشد الدول التي لم تصدّق بعد على نظام روما الأساسي أن تصبح أطرافا فيه.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد فينسي نييل كلودومار، رئيس وفد جمهورية ناورو.

السيد كلودومار (ناورو) (تكلم بالانكليزية): إنه لمن دواعي غبطتي أن أدلي بهذا البيان نيابة عن فخامة الرئيس رينيه هاريس، رئيس جمهورية ناورو ووزير خارجيتها، الذي اضطر إلى إلغاء سفره إلى نيويورك في الدقيقة الأخيرة بسبب أمور ملحّة في البلاد. ولقد طلب إليّ الرئيس هاريس أن أنقل إلى السيد جوليان هنت أحر التهاني بمناسبة توليه قيادة الجمعية. وكدولة جزرية صغيرة نامية، فان ناورو فخورة جدا بأن تشاطر الجماعة الكاريبية سعادتها بالإنجاز الرائع الذي حققه السيد هنت، والذي يعطينا الأمل في أننا في المحيط الهادئ ستتاح لنا الفرصة أيضا لترؤس الجمعية.

ويود وفدي، من خلاله، أن يشيد بسعادة السيد يان كافان، رئيس الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين، على قيادته الممتازة والجهود العظيمة التي بذلها، ولا سيما في معالجة القضايا الصعبة التي عرقلت عملية تنشيط الجمعية العامة باعتبارها الجهاز الرئيسي للأمم المتحدة. وقد تعهد الرئيس بمواصلة العمل الجيد الذي تم إنجازه في هذه المجالات، وبإمكانه الاعتماد على تعاون ناورو الكامل.

إن مفهوم السلم والأمن – أو، بالأحرى، غيابه – ما زال موضع اهتمام الأمم المتحدة الرئيسي بعد مرور ٥٨ سنة على نشأتها. وفي الأشهر الـ ٢٤ الماضية، شهدنا الإرهاب يتخذ طابعا دوليا، ويتجلى في شكل مزيج من الكراهية واليأس والتعصب، وينشر مجساته من الشرق الأوسط إلى الساحة الدولية. فهو غير تقليدي وسري وعشوائي فيما يتعلق بضحاياه. ونشهد أيضا زيادة في انتشار أسلحة الدمار الشامل بعد فترة من الهدوء النسبي، وهذا يزيد من تفاقم الحالة.

إن مجموع هذين التهديدين المرعبين يشكل مصدرا للقلق، والدول التي تشعر بأنها معرضة بشكل فريد للأعمال الإرهابية تفكر في الإمكانية الحقيقية لحصول الإرهابيين على أسلحة الدمار الشامل. وذلك السيناريو أجبر هذه الدول على تطوير علاج مضاد من العمل الانفرادي المدفوع بسياسة الضربة الإستباقية.

لقد رأينا هذا الإجراء في أفغانستان، وقبل ستة أشهر في العراق، وهو تماما ما قال الرئيس بوش إننا سنفعله إذا

أخفق مجلس الأمن في تحقيق مضمون القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢)، الذي طالب بأن ينزع العراق ما يملكه من أسلحة الدمار الشامل. وتشعر ناورو بخيبة أمل لعدم إشارة الرئيس بوش في بيانه الأسبوع الماضي إلى الوضع الذي وصل إليه بحث التحالف عن مخزونات هذه الأسلحة، ونشعر بالحيرة إزاء السير في صعوبة العثور على هذه الأسلحة، بينما أشارت الاستخبارات إلى أن العراقيين يمكنهم التسلح وإطلاق هذه الأسلحة لتصل إلى المملكة المتحدة خلال ٤٥ دقيقة.

ويرى وفدي أن العلاج المضاد الذي أشرت إليه هو المحفز على الموجة الجديدة لانتشار الأسلحة النووية، وليس من باب الصدفة أن تكون البلدان التي استفردت كجزء من ''محور الشر'' متهمة بتطوير الأسلحة النووية. وتشارك ناورو في النداء الموجه إلى البلدان المعنية، بأن تحترم التزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والسماح للوكالة الدولية للطاقة الذرية بالقيام بالتفتيش والتحقق من عدم تطوير أسلحة نووية.

وفي جميع هذه الحالات، نحن متأكدون من شيء واحد: أن الضحية الرئيسية للحالة الراهنة هو براءة الأمم المتحدة، التي أصيبت في مقتل في بغداد عندما لقي ٢٢ من موظفي الأمم المتحدة الذين كرسوا حياتهم لخدمة المنظمة مصرعهم، بمن فيهم الموقر سيرجيو فييرا دي ميلو، وأصيب أكثر من ١٠٠ بجروح.

وشعب ناورو يشاطر أسرة الأمم المتحدة الحداد على ضحايا تلك المأساة، ونتوجه بتعازينا القلبية إلى العائلات المنكوبة. إن ذلك العمل الإرهابي الخسيس ألقى ظلالا على أمن وسلامة موظفي الأمم المتحدة في كل مكان. وقد يكون وضوح شعارها المنادي بالتسامح والأمل والنزاهة والذي كان بمثابة درع ضد أي هجوم، قد طمسه دور التابع للقوة القائمة بالإدارة في العراق.

وعلى ضوء الحقائق المطروحة أمامنا، فان ناورو تتفق بالكامل مع تقييم الأمين العام، السيد كوفي عنان، في بيانه الجريء والعاصف، وهو أن المنظمة ''وصلت إلى مفترق طرق'' وإننا في فترة من الوقت ''لا تقل حسماً عن فترة إنشاء الأمم المتحدة نفسها في عام ١٩٤٥''. (A/58/PV.7 صفحة ٤).

وتدعم ناورو دعما كاملا الاقتراح الداعي إلى إنشاء فريق رفيع المستوى من الشخصيات البارزة، لاستعراض التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن والتحديات العالمية الأخرى التي يمكن أن تؤثر أو قد تكون مرتبطة بهذه التهديدات. وتؤمن ناورو إيمانا راسخا بان التعددية هي أداة رئيسية لحل المشاكل المعاصرة بكل تعقيداتها.

وينبغي أن يكون مجلس الأمن مركز جهودنا الجماعية في صون السلام وفي حل الصراع. وفي نفس الوقت، يجب أن تتوفر لدى المجلس الوسائل التي تمكنه من الاضطلاع بتقييمات واتخاذ إجراءات جماعية. والأهم من ذلك، يجب أن يتحلى بالإرادة اللازمة للتصرف بسرعة وبشكل حاسم، ليس فقط إزاء تهديدات السلم والأمن، بل أيضا إزاء الإبادة الجماعية والانتهاكات الجسيمة الأخرى لحقوق الإنسان.

ويسعد ناورو أن ترى التقدم السريع المحرز نحو تشغيل المحكمة الجنائية الدولية منذ أن دخل نظامها الأساسي حيّز التنفيذ في تموز/يوليه ٢٠٠١. ونعتقد أن أهداف المحكمة تجعل منها إضافة مفيدة لمجموعة من الأدوات الدولية لحفظ السلام، في الوقت الذي تم فيه إشعار مرتكبي الأفعال الشنيعة في الصراعات المسلحة بأنهم سيتحملون مسؤولية أفعالهم أو إهمالاتهم.

تولى الرئاسة، نائب الرئيس، السيد ألكساندر (هايتي).

إن ناورو، بصفتها دولة جزرية صغيرة نامية في المحيط الهادئ، تؤيد بيانات زعماء دول المحيط الهادئ الذين تحدثوا قبلي بشأن الشواغل والتحديات التي نواجهها الآن نحن الدول الجزرية الصغيرة النامية الواقعة في المحيط – وسنواجهها في المستقبل. وتتسم ناورو بجميع الخصائص الفريدة لدولة جزرية صغيرة نظرا لحجمنا الصغير، من ناحية مساحة الأرض وعدد السكان على حد سواء، وبُعدنا وضعفنا أمام قوى خارجية، سواء أكانت من صنع البشر أو طبيعية.

في ١٩٩٤، اتفق المجتمع العالمي على أن الدول الجزرية الصغيرة النامية تستحق أن تولي اعتبارا خاصا فيما يتعلق بتنميتها الاقتصادية والاجتماعية بسبب مجموعة الخصائص الفريدة التي تتأصل في كل بلد جزري. ولمعالجة تلك المشاكل الفريدة تم إنشاء خطة عمل بربادوس.

وكما أشار صاحب السمو الملكي رئيس وزراء تونغا في مداخلته فإن الطريق إلى تنمية مستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية محددة بعلامات من التعهدات على امتداد مسيرتنا من بربادوس في العام ١٩٩٤ إلى نيويورك في العام ١٩٩٩ لإجراء استعراض الخمس سنوات ثم إلى مونتيري في العام ٢٠٠٢ للاشتراك في المؤتمرالدولي لتمويل التنمية حيث وضعت علامات أخرى تقول إن المساعدة الداخلية الذاتية والحكم الرشيد والتجارة تمثل كلها السبيل إلى تخفيف الفقر وأن قبول تلك الحلول سيمهد الطريق أمام البلدان المتقدمة للتدخل والمساعدة. وما برحت معظم، إن لم يكن جميع الدول الجزرية الصغيرة النامية تتعاطى هذا الدواء منذ مدة طويلة ومع ذلك فينبغي علينا أن نرى الطبيب. في جوهانسبرغ تم تخصيص فصل كامل لقضية البلدان الجزرية الصغيرة النامية. وفي نيسان/أبريل هذا العام مهدت لجنة التنمية المستدامة السبيل لاجتماع دولي يعقد في موريشيوس في العام ٢٠٠٤.

ومع ذلك وبالرغم من جميع هذه البوادر على النوايا الجيدة فإن الواقع هو أنه عندما تسعى الدول الجزرية الصغيرة النامية للعمل على أن يؤخذ بهذه القرارات أو التعهدات في محافل دولية أخرى فإن اقتراحاتنا في معظم الأحيان إما أن يتم رفضها أو أن تفرغ من محتواها بعد مفاوضات مكثفة وصعبة. وإن اجتماعات كانكون خير دليل على ذلك كما هو الحال أيضا بالنسبة للاجتماع الأخير لأجهزة الاتفاقية مثل المؤتمر الثامن للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة للتغيير المناخي في مدينة نيودلهي في العام ٢٠٠٢ والمؤتمر السادس للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر والذي عقد في هافانا مؤخرا. إن هذا الوضع غير المرغوب فيه يجب العمل على تصحيحه إذا كان للدول الجزرية الصغيرة النامية أن تستفيد من النتائج الايجابية للمؤتمرات الدولية أو مؤتمرات الاستعراض.

وفي طريقنا إلى مؤتمر موريشيوس يتعين على الدول الجزرية الصغيرة النامية أن تشارك في اللجنة الثانية والدورة الثانية عشرة للجنة التنمية المستدامة من أجل وضع معايير إدارية ومالية للاجتماع الدولي. ويشك وفدي أنه سيعترض طريقنا العديد من العقبات والمماطلات غير المبررة إلا أننا نأمل أن يكون التركيز في نهاية الطريق على الإجراءات اللازم اتخاذها، وتوقيتها ومن يقوم بها، لتجاوز المعوقات في تنفيذ برنامج العمل.

لا يكفي الاعتماد فقط على برنامج عمل بربادوس لمواجهة جميع مشاكل التنمية المتعلقة بالدول الجزرية الصغيرة النامية. لتحقيق ذلك ترى ناورو أن أهداف التنمية الألفية مكملة لبرنامج العمل بإضافتها بعد الإنماء البشري إلى إجمالي

المسائل المطروحة والتي يجب معالجتها وبطرح مبدأ الشراكة العملية.

ومع ذلك، بالنسبة لبلد جزري صغير مثل ناورو فإن مشكلة رفع التقارير المعقدة المطلوبة للأهداف تزيد من عبء التقارير المطلوب منا تحضيرها، ولذلك يرى وفدي انه ينبغي أن يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بصياغة استبيانات تناسب كل مجموعة من العملاء على حدة بدلا من استبيان موحد للجميع. وينبغي أيضا توفير المساعدة لبلدان مثل ناورو في جمع وتحليل البيانات المطلوبة للتقرير.

وناورو على غرار غيرها من الدول الجزرية الصغيرة الواطئة ترى أن بروتوكول كيوتو يمثل الخلاص بالنسبة لها من مشكلة ارتفاع منسوب مياه البحر وتغير المناخ والتي قد تدمر نظام البيئة الهش الذي لدينا، وهو ذو أهمية حيوية لحياتنا وثقافتنا. يفهم وفدي أن الاتحاد الروسي يحول دون دخول بروتوكول كيوتو حيز التنفيذ. إذا كان هذا صحيحا فإن ناورو تناشد الاتحاد الروسي أن يفعل ما هو خير وعادل عالميا بالمصادقة على البروتوكول قبل انعقاد المؤتمر التاسع للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغيير المناخ في إيطاليا في كانون الأول/ديسمبر من هذا العام.

إن سلامة المحيط الهادئ والاستعمال المستدام لموارده الطبيعية بما في ذلك أرصدة الأسماك الكثيرة الترحال من المسائل الضرورية أيضا لمعيشتنا. ونحن بلدان المحيط الهادئ تمكنا من تطوير سياسة خاصة به نسترشد بها في إدارة نصيبنا من المحيط الهادئ وأيضا لصياغة الإطار لمبادرات مستقبلية تتعلق بالمنطقة الإقليمية للمحيط.

ثانيا، لقد اعتمدنا اتفاقية حفظ وإدارة موارد صيد الأسماك الكثيرة الترحال غرب ووسط المحيط الهادئ التي توفر نظاما شاملا لإدارة الأرصدة السمكية الكثيرة الترحال في منطقتنا الاقتصادية الخاصة وفي أعالي البحار.

إن نقل النفايات النووية في مياهنا يمثل شاغلا كبيرا للعديد من البلدان الجزرية بسبب الدمار الذي قد يسببه.

وقد أشار وفدي في مناقشات سابقة إلى أنه يتفق بالكامل مع اقتراح إصلاح مجلس الأمن حتى يكون متسقا مع حقائق نظام عالمنا المعاصر. ونشعر بالإحباط لأنه بعد ١٠ سنوات من المناقشة لم تتقارب الآراء بين المعسكرين بالنسبة إلى كيفية المضي قدما.

إن محاولة تناول زيادة عدد المجلس جنبا إلى جنب مع وجود مسألة حق النقض هو أشبه بركوب حصان ميت – لن تؤدي تلك المحاولة إلى الوصول إلى أي مكان وهي الحال التي نحن عليها اليوم.

إضافة إلى ذلك فإن وفدي يعتقد أننا فعلنا ما بوسعنا على مستوى التمثيل وأن الطريقة الوحيدة لإحراز تقدم في هذه المسألة هو رفعها إلى مستوى أعلى؛ لعل القادة السياسيون يستعرضون ما أنجزناه في هذا المجال ويتخذون قرارا حول كيفية المضي قدما.

وفيما يتعلق بمسألة إدخال إصلاحا على سياسات العمل والهياكل الإدارية، بما في ذلك الجوانب المتعلقة بالميزانية في الأمم المتحدة، فإن وفدي يدعم تماما الإجراءات التي اتخذها الأمين العام في هذا المجال، ولكننا نعتقد أنه لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به. ينبغي توسيع مجالات الاستعراض وتكثيفها إذا كان التنبؤ بأن الميزانية العادية ستتجاوز حد الـ ٣ بلايين دولار صحيحا بالفعل.

وأخيرا فيما يخص الإصلاح فإن وفدي يؤيد تأييدا كاملا وجهة النظر التي أعربت عنها استراليا بأن نظام المجموعات بحاجة للتحديث. معظم بلدان المحيط الهادئ الجزرية الصغيرة قد دفنت ضمن المجموعة الآسيوية والتي تمتد من المحيط الهادئ إلى قناة السويس في حين أن شقيقتينا الكبيرتين أستراليا ونيوزيلندا هما ''آخرون'' ضمن المجموعة

الغربية. في خارج منظومة الأمم المتحدة يجري ضم منطقة المحيط الهادئ إلى شرق آسيا على الصعيدين الاقتصادي والسياسي الجغرافي. ونحن لا نرى سببا يحول دون اتباع ذلك في الأمم المتحدة آخذين في الاعتبار أن الانقسام بين أوروبا الشرقية والغربية سيصبح بلا معنى بازدياد التقارب بينهما.

إن ناورو وبسبب المعلومات المغرضة وغير الصحيحة التي بثتها وسائط الإعلام على مدى الخمس سنوات الأخيرة تحمل الآن وصمة بصفتها مكانا آمنا لغسل الأموال بواسطة مصارف موجودة خارج الحدود ومسجلة في ناورو. كما أن هناك تقارير تفيد، أن برنامج الاستثمار للمواطن يساعد المجرمين والإرهابيين ويسمح لهم بحرية الحركة بتمكينهم من اقتناء جوازات سفر تابعة لدولة ناورو.

إن تردد السلطات الأجنبية في توفير دليل على الادعاءات بشأن الأنشطة الإجرامية المخالفة المرتكبة بواسطة بنوك مسجلة في ناورو حال دون قيام الحكومة ببدء الآلية اللازمة في تشريعاتنا للإفصاح عن المعلومات حول البنوك الخارجية للسلطات الأجنبية. وقد وضعنا هذا الأمر على طريق الصدام.

لم تتفاجأ ناورو عندما قامت فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في العام ٢٠٠٠ بإدراجها مع بلدان أخرى بصفتها دولة غير متعاونة. وفي العام التالي تم وضع ناورو في موضع أدنى على القائمة إذ وضعت على لائحة ”لتدابير المضادة“ من قبل أعضاء في فرق العمل المعنية بالإجراءات المالية ليس لأن قوانينا غير كافية ولكن لتغيير القواعد المعمول بها وإخفاقنا كان نتيجة لافتقارنا إلى الطاقات والقدرات التي تمكنا من مراقبة البنوك الخارجية المسجلة في ناورو.

في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية من نداء فرقه العمل المعنية بالإجراءات المالية سببا في اتخاذ تدابير مضادة ضد ناورو وأعلنت أن ناورو سيتم تصنيفها بلدا لغسيل الأموال بموجب أحكام قانون الإخلاص الوطني وسيتم تطبيق أعلى مستويات الجزاءات ضدها، مما سيمنع إجراء كافة المعاملات التجارية والمالية بين المؤسسات المالية المسجلة في ناورو وبين الولايات المتحدة. وفي أيار/مايو ٢٠٠٣ تم إبلاغ ناورو بالأمر وأعطيت ٣٠ يوما لتعطي سببا يبرر عدم تطبيق هذه العقوبات.

لقد قدمت ناورو تعليقاتها وقامت بإصدار قوانين جديدة في آذار/مارس من هذا العام أبطلت فيها تسجيل البنوك التي تقع خارج الحدود ووضعت شرط انهائها لتلك التراخيص والذي سيبدأ العمل به خلال مدة من ٣٠ إلى ١٨٠ يوما بحسب ما تقتضي الحالة ابتداء من ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٣ عندما يبدأ العمل بذلك القانون. كما قامت الحكومة أيضا بتوقيف برنامج الاستثمار للمواطنين بينما تعمل على مراجعة القانون الخاص به وذلك استجابة للشواغل التي أعربت عنها وزارة خارجية الولايات المتحدة.

وقد اعتمد قانون ضد غسل الأموال في آذار/مارس، ويجري العمل على إعداد تشريع شامل يتعلق بتمويل الإرهاب، والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، وغسل الأموال. كما وقعت ناورو اتفاقا مع الولايات المتحدة في إطار المادة ٩٨.

وقد خسرت ناورو من الإيرادات في هذه العملية ما يناهز ٢ مليون دولار، وربما أكثر من ذلك، وقد يعتبر هذا المبلغ نقطة في محيط بالنسبة لأعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ولكنه مال حقيقي بالنسبة لنا، خاصة إذا ما أخذنا في الحسبان أنه يساوي ٥ في المائه

من الميزانية السنوية للحكومة. ونحن الآن في انتظار معرفة مصيرنا – أي في انتظار حكم الولايات المتحدة وفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، حيث أن كلا منهما مرتبط بالآخر.

وفي الختام، تؤمن ناورو، مع أنها بلد صغير، بأن القوة تكمن في قدرة الدولة على ربط إرادتها بمقاصد الآخرين، وفي أن تقود بالمنطق وتقدم هدية التعاون.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيد باتريك ألبرت لويس، رئيس وفد انتيغوا وبربودا.

السيد لويس (انتيغوا وبربودا) (تكلم بالانكليزية): يسعدني غاية السعادة أن أرحب بالسيد جوليان هنت وأهنئه على المنصب الرفيع الذي يتبوأه الآن. فحتى عهد قريب كان يكافح في صف السفراء في مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وهو يمثل أصغر بلد اعتلى سدة الرئاسة، وبالنسبة لزملائه من منطقة البحر الكاريبي، فهم سيشعرون بالمزيد من الابتهاج عندما تظهر صورته على الجدار مع باقي الرؤساء. ويحدوني الأمل في أن يحذو حذوه الدبلوماسيون الشباب من منطقتنا ويواصلون إظهار معدن الدول الجزرية الصغيرة النامية. واسمحوا لي أيضا أن أشيد بسلفه، السيد يان كافان، على الطريقة المقتدرة والماهرة التي أدار بها مداولاتنا أثناء الدورة السابعة والخمسين. كما يستحق الأمين العام وموظفوه الثناء على عملهم المثابر والدؤوب. ونحن نندب ونشعر بالأسى على موظفي الأمم المتحدة الذين قتلوا وجرحوا في بغداد، بل وعلى كل الموظفين الذين قدموا أغلى التضحيات، حياتهم، وهم يدافعون عن مثل الأمم المتحدة.

في كثير من الأحيان، نكرر ذكر إحصاءات عن الأحوال المعيشية الإنسانية، ولكن يبدو أنها أصبحت شيئا حفظناه ونردده. ومع ذلك، وعلى أمل أن تكون إحصاءات هذا العام حافزا لأولي الأمر لأن يبذلوا محاولات جادة لإصلاح الوضع، سأنضم إلى قائمة الزملاء الذين استذكروا حقيقة أن نصف سكان العالم تقريبا يعيشون على أقل من دولارين في اليوم، بينما يعيش الخمس على أقل من دولار واحد يوميا. والنقطة التي ينبغي تأكيدها هي أن هوة التفاوت على مستوى العالم قد اتسعت. والفجوة الرقمية آخذة في الاتساع، وعدد اللاجئين والمشردين قد زاد، وأزمة وباء نقص المناعة البشرية/الإيدز دمرت العديد من المجتمعات.

ويبدو أن ما يتم تجاهله هو ما تفعله البلدان النامية من أجل نفسها. ففي منطقة البحر الكاريبي، قامت بلدان الجماعة الكاريبية بمساعدة بعضها بعضا في أوقات الأزمات، سواء نتجت من الكوارث الطبيعية كالهزات الأرضية، أو انفجار البراكين، أو الجفاف أو الفيضانات. وقد استخدمنا قواتنا العسكرية بطريقة إيجابية، للإنقاذ، والمحافظة على الاستقرار، وإعادة التأهيل في أعقاب التعرض لتقلبات الطبيعة. وعلى الرغم من فقرنا المالي، فقد قدمنا المساعدات لبعضنا بعضا في أشد المصاعب الاقتصادية. وإذا أجري تقييم محايد، سيتضح أن متوسط مكاسب التنمية البشرية، بالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل، كان كبيرا بحيث يفوق متوسط الارتفاع في الدخل. وقد ارتفع متوسط العمر المتوقع بنسبة ٥٩ في المائة، وانخفض معدل الأمية من ٣٩ في المائة في عام ١٩٧٠ إلى ٢٥ في المائة في بداية القرن الحالي.

ومع ذلك، فإن الاتجاهات الإنمائية الحالية ليست مستدامة وهي تفرض ضغطا شديدا على البيئة وعلى الفقراء الذين يتحملون وطأة التدهور البيئي الساحقة. ونظام سواحلنا معرض للخطر، والبلدان المسيطرة تقوم بصيد السمك عشوائيا في مناطقنا الاقتصادية الخالصة وشعابنا المرجانية، لم تدمر فحسب، بل إنها آخذة في التلاشي. ومع ذلك، انخفضت المعونة كحصة من الناتج القومي الإجمالي، وأظهرت دراسات البنك الدولي أنه بدون مضاعفة

المساعدات الإنمائية، لن يكون من الممكن تحقيق الأهداف المعتمدة لإعلان الألفية.

ويبدو أن خبراء التنمية يركزون على جانب واحد فقط. فنحن نتقبل بالكامل ضرورة إجراء إصلاحات سوقية، ولكنها لا تكفي بحد ذاتها وهناك حاجة إلى إصلاحات اجتماعية واسعة النطاق. فقد تبين أن التوزيع المنصف للدخل وزيادة الالتحاق بالمدارس الثانوية لا يتأثران بالنمو الاقتصادي، بينما تتأثر جودة الهواء على نحو سلبي متبادل مع النمو. وما زالت المؤسسات العالمية تواصل الإصغاء إلى خبرائها المعينين، وتتجاهل الخبرات المحلية، سواء من الشيوخ الحكماء أو من الشباب اللامعين. والتنمية المستدامة تتطلب وجود نسبة عالية من الملكية الأهلية أو المحلية.

إن ثقافتنا الدينية تعلمنا أن استمرار أي نمط للحياة يتطلب استيداع أو زرع البذور التي، بعد وقت قصير نسبيا، تأتي منها حياة جديدة، وتأتي منها ديمومة الوجود العضوي. ولذلك، فمن الضروري أن تأخذ استراتيجيات التنمية في الحسبان وبكل وضوح من سيخلفوننا، وأنتيغوا وبربودا، التي توجه اهتماما كبيرا للنهوض بشبابها، تدعو إلى استمرار التركيز العالمي على هذه المسألة لضمان مناخ دولي أكثر تناغما من ذلك الذي نمارس أنشطتنا في ظله الآن.

ومن هذا المنطلق قام رؤساء دول وحكومات منطقة البحر الكاريبي بعقد اجتماع مع ممثلي البنك الدولي، وهم يعملون معا الآن على، أولا، تعريف عوامل الخطر والوقاية، والعوامل التي تحدد سلوك ونمو الشباب؛ ثانيا، إثبات أن السلوك السلبي لصغار السن مكلف ليس لهم فقط ولكن للمجتمع ككل؛ وثالثا، تحديد مواقع التدخل الأساسية لتنمية الشباب، والتأكيد على العوامل المحددة للمخاطر والوقاية.

وفي الوقت الحالي وكنتيجة لهذا المسعى المشترك، نسعى إلى استهداف الاعتداء الجنسي والبدني، وفيروس نقص المناعة/مرض نقص المناعة المكتسب (الإيدز) من حيث صلته بالقيم المضللة بشأن العلاقات الجنسية، وحوادث الغضب المفرط، والبطالة في أوساط الشباب، والمفاهيم الاجتماعية الخاطئة حول تعاطي الكحول والماريهوانا. والتقدم إلى الأمام يتطلب تحديث نظام التعليم، وتعظيم تأثير الحماية التي توفرها المدارس، ورفع مستوى نظام الرعاية الصحية العامة، واعتبار الأسرة من أولويات السياسة العامة، وتعزيز قدرة المجتمع المحلي والأحياء السكنية على الاعتناء بالمراهقين.

وتعتقد أنتيغوا وبربودا أنه عندما تكون الحاجة ماسة إلى المعونة، ستكون فعاليتها محدودة إذا لم تقترن بتوفير الفرص المتساوية فيما يتعلق بالتجارة والاستثمارات في المجتمعات النامية. ولن يسفر مجرد الكلام عن المغزى النسبي والأهمية النسبية للتجارة الحرة عن تقدم له معنى. ونسمع ونرى البلدان المهيمنة وهي تستخدم أشكال الحمائية الزراعية المختلفة والمتباينة، بينما تسحب من مستعمرات الاستغلال السابقة الأفضليات الحيوية المطلوبة لإبقاء منتجاتها في الأسواق. لماذا ينبغي للعولمة أن تضطهد الجبناء؟ لقد استمعنا إلى التعديلات على فلسفات كوبدن وبرايت، ولكننا نشعر بنير الممارسات العالمية، ونعلم أنه لم تكن هناك أبدا تجارة حرة في التاريخ المعاصر.

وفي كانكون في أيلول/سبتمبر من هذه السنة، أبدت البلدان النامية مخاوفها إزاء ممارسات وحقائق العولمة، مقارنة بفلسفتها التي كثيرا ما يستهان بها. وعرفنا أن كلمة كانكون تعني في لغة المايا المحلية مستشفى الأمراض العقلية، وأملنا هو أن تبذل بعض الجهود الجادة من أجل التغلب على العوائق. وستتعرقل البلدان النامية عن تحقيق تنميتها إذا اكتُفي بالتشدق بالكلام عن القضاء على الفقر. والخطوة الأولى من أجل القضاء على الفقر هي التسليم على النحو الكافي بدور الزراعة المتعدد الوظائف. ويتضمن هذا الدور المتعدد

الوظائف سلامة الأغذية، ورعاية الحيوانات والمحافظة على الأرض. ومما يؤسف له أن كانكون أثبتت مرة أخرى أن البلدان المهيمنة ستواصل استثناء أنفسها من القواعد الناظمة للتجارة الحرة، وستقدم على الصعيد المحلي إعانات كبيرة لمزارعيها، بينما تنكر على مستعمرات الاستغلال السابقة الحق في الأفضليات.

يصادف عام ٢٠٠٤ الذكرى السنوية العاشرة لمؤتمر الأمم المتحدة العالمي الأول المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي عُقد في بربادوس في عام ١٩٩٤. وبإلقاء نظرة إلى الوراء على فترة تناهز ١٠ سنوات منذ انعقاد ذلك المؤتمر، يتبين لنا أن الحقائق التالية غنية عن البيان: يفتقر برنامج بربادوس إلى الاهتمام بالظروف الخاصة التي تنفرد بها الدول الجزرية الصغيرة النامية، والإجراءات المناظرة التي يتعين أن يتخذها المجتمع الدولي لمعالجة تلك الظروف. هذه هي الفرصة التي سيتيحها الاجتماع الدولي، الذي سيعقد في موريشيوس في آب/أغسطس ٢٠٠٤، لاستعراض تنفيذ برنامج العمل. وسيهيئ لنا ذلك الاجتماع فرصة ثانية لتحديد مجموعة من الإجراءات الملموسة المطلوب اتخاذها للنهوض بتنفيذ برنامج عمل بربادوس، ومن ثم استرداد الزخم الذي فقدته الدول الجزرية الصغيرة النامية في سعيها من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وحتى الآن لم نشعر بالرضا لعدم إيلاء أي اعتبار جاد للمشاكل المتعلقة بالنقل العابر للنفايات النووية عبر مياهنا، وتخلص السفن من المياه العطنة، وصيد الأسماك بصورة عشوائية في مناطقنا الاقتصادية الخالصة.

وترحب حكومتي ببدء سريان بروتوكول كارتاخينا للسلامة البيولوجية الملحق باتفاقية التنوع البيولوجي، ولقد أودعنا مؤخرا صكوك مصادقتنا على كل من البروتوكول واتفاقية ستوكهلم بشأن الملوثات العضوية المستمرة. وبصفتنا طرفا في بروتوكول كيوتو لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ، نعرب عن تأييدنا لنداء وزير خارجية اليابان الذي وجهه إلى الأطراف في اتفاقية تغير المناخ من أجل المحافظة على الزخم الدولي للمفاوضات المتعلقة بتغير المناخ، والتعجيل بدخول بروتوكول كيوتو حيز النفاذ، وصياغة قواعد مشتركة لتيسير مشاركة جميع البلدان.

وتشكل الأهداف الإنمائية للألفية جدول أعمال طموح من أجل تخفيف حدة الفقر وتحسين الظروف المعيشية. ويمثل تنفيذ تلك الأهداف تحديا كبيرا. والمثال الواضح على ذلك هو هدف تخفيض عدد الأشخاص الذين لا تتوفر لهم إمكانية الحصول على مياه الشرق المأمونة والمرافق الصحية الملائمة إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. وبغية تحقيق هذا الهدف، سيكون على العالم أن يوفر يوميا المياه النظيفة لزهاء ٢٠٠ ٠٠٠ نسمة ويحسن المرافق الصحية لزهاء ٤٠٠ ٠٠٠ نسمة.

ويتطلب ذلك توفر ثلاثة أشياء: أولا، آليات تمويل ابتكارية لضمان مضاعفة التدفقات المالية الضرورية إلى البلدان النامية للإنفاق على مرافق المياه والمرافق الصحية، بحيث تزيد على المبلغ الذي ينفق حاليا وقدره ١٠ بلايين دولار في كل سنة، ليصل إلى زهاء ٢٠ بليون دولار سنويا؛ وثانيا، إدخال تحسينات كبيرة على إدارة الموارد المائية النادرة، في إطار استراتيجيات شاملة متكاملة لإدارة الموارد المائية، تشمل الأولويات المولاة لمياه الشرب، والمياه المستخدمة في الزراعة والتنمية الصناعية؛ وثالثا، التركيز بوضوح على بناء القدرات حيثما تدعو الحاجة الماسة: العمل بصورة مباشرة مع المجتمعات المحلية، ولا سيما النساء، لمساعدتها في التوصل إلى حلول ملائمة لها، ثم تنفيذ تلك الحلول. وهذا فقط من أجل المياه.

وفي حين تكرر الدول المهيمنة نداءها من أجل الديمقراطية العالمية، نرى أنه يتحتم على مستعمرات

الاستغـــلال السابقة أن تذكر تلك الدول بأنه يصعـب إلى حد كبير تحقيـق الديمقراطية بين من يشهدون دموع وأحوال الأطفال الجوعى. إن الديمقراطية تكافح من أجل البقاء بين مـن يرهقـهم المرض والضعـف بسبب عـدم توفـر التغذيـة الكافيـة. وتعـد الديمقراطيـة عمليـا ضربـا مـن الخيـال يتسـم بانقسامات طبقية محددة وحواجز اجتماعية لا يمكن تخطيها. ولكي يتسنى للديمقراطية أن تنمو وتزدهر، يجب أن يكـون لجميع قطاعات المجتمع دور كامل في النمو الاقتصادي، وأن يكون هناك توزيع مناسب للدخل. ولذلـك، يتحتـم علـى المجتمع أن يعمل من أجل تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية متكاملة ومنصفة ومستدامة. وفي أنتيغوا وبربودا، وفي خضم تجاربنا ومحننا، حافظنـا علـى الديمقراطيـة، الـتي هـي الصفـة الرسمية لوجودنا.

ويتعـين الاسـتفادة بمنتجـات العلـوم والتكنولوجيـا والابتكارات، كما يجب تصميمها بحيث تضيـف قيمـة إلى العناصر الحقيقية للتنمية. ولا بد من توليد الثروة بغية رفع مستوى كرامة الإنسان وقيمته واكتساب الاحترام لحقوق ومبادئ العمل المعترف بها دوليا. وبدون ذلك ستبقى التنمية الاجتماعية الاقتصادية وبالتالي التمتع التام بالديمقراطية هدفا معطلا.

ويشـعر بلـدي بالحـيرة لأنـه لا يفـهم تمامـا سـبب اعتراض بعض البلدان الكبرى في هذا العـالم علـى المحكمـة الجنائية الدولية. فهذه المحكمة لها أهمية حيوية فيما يتصل بأمننا وتنميتنا. وهي تمثل ثورة في السلوكيات القانونية والأخلاقية إزاء بعض أسوأ الجرائم التي ترتكب على وجه الأرض. ولما كانت دول نامية كثيرة تعاني من وطأة العولمة، فإن المحكمة الجنائية الدولية تمثل إضافة إيجابية لعملية العولمة ومبادئـها للعدالـة وسـيادة القـانون في الشـؤون الدوليـة. ويتضمـن نظـام رومـا الأساسـي قـدرا كافيـا مـن الضوابـط والزواجر لتبديد كافة المخاوف. ونحن مقتنعون بأن المحكمة الجنائية الدوليـة سـتكون مؤسسـة قضائيـة مشـروعة تحـاكم بصورة ملائمة الأفراد المسؤولين عن ارتكاب جرائم الحرب، وجرائم الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسـانية. ونؤكـد مـرة أخـرى أن بالمستطاع تحقيـق ذلـك وفي الوقـت نفسـه ضمان حقوق الدول، لأنها تتمتع بالحماية من أي تدخل من جانب المحكمة إذا كانت تلك الدول تتـابع النظـر في هـذه الجرائـم علـى الصعيـد الوطـني. كمـا أن السـلطة المسـتقلة للمدعي العـام تقـترن بضمانـات ضـد اسـتغلال المحكمـة في مساع مضللة أو ذات دوافع سياسية.

وتتطلع الأقاليم غير المتمتعة بـالحكم الـذاتي في منطقـة البحر الكـاريبي إلى الـدول الأعضـاء في اللجنـة الخاصـة المعنيـة بإنهـاء الاستعمار، والمعروفة على نحو أكثر شيوعا بأنها لجنة الـ ٢٤ الخاصـة، لكي تسدي إليها النصح فيما يتصل بتطوير دساتيرها. وفي هـذه السنة حدثـت انطلاقة في أنغيلا، حيـث وافقت المملكة المتحدة على عقد الحلقة الدراسية الإقليمية في أحد الأقاليم غير المتمتعة بـالحكم الـذاتي، ووافقـت الأمانـة العامة للأمـم المتحـدة للمـرة الأولى علـى أن تتصـل مباشـرة بـالممثلين المحليين بـدلا مـن أن يكـون ذلـك عـن طريـق ممثلـي السلطة القائمة بالإدارة. والأهم من ذلك أن المملكـة المتحـدة أرسـلت موظفـا أقـدم مـن مكتـب الكومنولـث ومـا وراء البحار، حظي باحترام المشتركين في الحلقة الدراسية.

ولقد رحبت الأقاليم غير المتمتعة بـالحكم الـذاتي بهـذا التطور، وأرسلت جميعها وفودا عبرت عـن آرائـها وصرحـت بأنها لم تتلق على الإطلاق أي شرح لخياراتها. وأعربـت عـن رغبتـها الشـديدة في المحافظـة علـى الاتصـال بالأمانـة العامـة للأمـم المتحـدة، وسـعت مـن أجـل الاسـتفادة بأيـة خـبرات تعليميـة أو أيـة خـبرات أخـرى، يمكـن أن توفـر لهـا الأمـم المتحدة. وفي منـاخ ودي، حـددت الدولـة القائمـة بـالإدارة والأقاليم غير المتمتعة بـالحكم الـذاتي سبل ووسـائل النـهوض بتنميـة الأقـاليم وتقدمـها. وأشـادت الأقـاليم غـير المتمتعـة

بالحكم الذاتي إشادة كبيرة بالسياسة الجديدة التي تنتهجها المملكة المتحدة، والخاصة بالتشاور مع مسؤولي أقاليمها المنتخبين بشأن تعيين الحكام.

ولا يود بلدي أن يعطي الانطباع بأننا مشغولون بالتنمية وحدها، فهذا أبعد ما يكون عن الصحة. إننا مدركون للقضايا العالمية الأخرى، خاصة تلك المتعلقة بالسلم والأمن. وصور العراق والشرق الأوسط التي نشاهدها باستمرار تجعلنا نشكك في الإخاء بين البشرية. ويجب أن تكون الأمم المتحدة موحدة إزاء إعادة تأهيل العراق، ونقل هياكله الإدارية إلى أيدي مواطنيه.

ومن ثم، نؤيد عملية السلام في الشرق الأوسط، على أساس القرارات ذات الصلة الصادرة عن كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن. وبالمثل، نؤيد من قلوبنا الحفاظ على دور الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى في العمل على تحقيق استقرار أفغانستان وأمنها.

ومن المنطلق ذاته، نؤيد ونشجع الجهود المبذولة لحل الصراعات في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولتثبيت السلام في أجزاء من غرب أفريقيا ومنطقة البلقان.

وما زلنا نحث على إعادة تنشيط عملية نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية والتحديد العام للأسلحة.

إن هذا الزمن بالفعل محفوف بالأخطار، وعندما يقع حدث في مكان بعيد من العالم ويمكن أن يؤثر علينا جذريا على الصعيد المحلي، فإن التجاهل التام للحاجة إلى التسامح لن يعزز الاستياء فحسب بل سيعزز أيضا الممارسة الخطيرة المتمثلة في التعصب. وفي مثل هذه الأزمنة، من الأفضل كثيرا أن نتذكر عبارات توماس بين، الذي قال إن ”العالم بلدي، وكل البشر أخواني، وعمل الخير ديني“.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالاسبانية): أعطي الكلمة الآن للسيد كليفورد مامبا، رئيس وفد سوازيلاند.

السيد مامبا (سوازيلند) (تكلم بالانكليزية): إنه لشرف وامتياز لي أن أدلي ببيان بلادي بأمر من جلالة الملك مسواتي الثالث وبالنيابة عنه. وأود أن أنقل تحيات وأطيب تمنيات جلالة الملك مسواتي الثالث وجلالة الملكة اندلوفوكازي، بل الواقع دولة سوازيلند برمتها.

إننا مجتمعون هنا لرسم الطريق لتهيئة عالم مناسب لنا جميعا في مطلع القرن وبعده. ولقد شهدنا طيلة العام الماضي أحداثا خطيرة أبرزت قضايا قديمة وجديدة. وانتكس الوضع العالمي مرتدا حالة البلبلة القديمة. والقيادة الدولية، سواء من جانب الدول الكبرى أو الأمم المتحدة، أصبحت غامضة مع تزايد المواجهات على الصعيدين الدولي والمحلي. وعجزنا عن الوقوف بشكل جماعي ضد قضايا عديدة تؤثر على كل بلد بشكل مختلف أصبح حجة يستشهد بها من ينتقصون من قدرنا، بوصفه بداية النهاية للمنظمة ولتعددية الأطراف.

والأمم المتحدة بحاجة إلى أن تبعث برسالة واضحة إلى من ينتقصون من قدرها، مفادها أنها حية وعلى ما يرام، وأنها ستؤدي بالفعل دورا رئيسيا في عصر ما بعد الحرب الباردة. ويجب أن يعلم الجميع أن الأمم المتحدة محفل رئيسي للدول الأعضاء للتشاور والتنسيق فيما بينها واتخاذ قرارات جماعية بشأن قضايا اجتماعية وسياسية حيوية، وأن قوتها وأهميتها لم ينبثقا إطلاقا من الإقرار بصحة مخططات قلة منتقاة من الدول الأعضاء، بل يستندان إلى الإرادة الجماعية للمجتمع الدولي الناتجة من عملية متعددة الأطراف.

وفي عالمنا المترابط هذا، أصبحت الحاجة إلى تعزيز العملية المتعددة الأطراف الآن أكثر إلحاحا من أي وقت مضى، إذا أريد لنا تحقيق هدفنا المشترك الخاص بإقامة نظام دولي عادل وإنساني يقوم على التعاون والتضامن الدوليين. وهذا تحد يجب التصدي له بصراحة وعلى وجه السرعة،

ولا بد من اتخاذ إجراء علاجي هنا في الأمم المتحدة. ويمكننا أن نقف شامخين وفخورين، عندما ندرك أنه قبل عامين كانت استجابة الأمم المتحدة لذلك المستوى الجديد وغير المسبوق من الإرهاب استجابة فورية وموحدة وفعالة. وكانت تلك الاستجابة نموذجا لوحدة الهدف الدولية وللعمل المتعدد الأطراف؛ وكانت درسا ينبغي ألا ننساه عندما تتصدى المنظمة للمشكلات الأخرى التي تواجهها البشرية.

وفي هذه اللحظة، أود أن أشيد بذكرى السيد سيرجيو فييرا دي ميلو، الممثل الخاص للأمين العام، وموظفي الأمم المتحدة الآخرين ومعاونيهم الذين لقوا حتفهم في المأساة المروعة في بغداد قبل بضعة أسابيع. ومرة أخرى، أطل الإرهاب بوجهه القبيح – بل في الواقع وجهه الوحيد – وأظهر مدى أهمية دعم جهود الأمم المتحدة المبذولة للتصدي له.

وبالرغم من أفضل نوايا وجهود المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة، لا تزال آفة ذات طابع مختلف تهدد أنحاء كثيرة من العالم. وأشير هنا إلى تهديد الصراعات الداخلية والدولية حول العالم. فلا تزال الأحداث في بعض أنحاء العالم تثير قلقا عميقا لنا جميعا. ولا تزال شعوب وبلدان تنفق طاقات وموارد ثمينة على الاقتتال فيما بينها. والمجتمع الدولي يتحمل المسؤولية، لا عن وضع استراتيجيات ملائمة لردود مدروسة ومبكرة فحسب بل أيضا عن إيجاد سبل ووسائل التصدي للأسباب الجذرية لتلك الصراعات وإدارتها نحو الحل السلمي.

وهناك مؤشرات إيجابية على أنه سيتم القضاء على الصراع والفوضى السياسيين في أفريقيا، وهناك أمل في بناء الاستقرار والتقدم الاقتصادي. وفي مواجهة تضاؤل المساعدة الإنمائية الرسمية والافتقار إلى ما يقابلها من موارد، يأتي إنشاء الاتحاد الأفريقي وبرنامجه للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا كمبادرتين جديرتين بالثناء، لتقريب أفريقيا من التيار العام للتنمية الدولية، ولتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، وللقضاء على الفقر وانتشار المرض.

والمطلوب الآن هو الموارد. ونحن نطلب من شركائنا المتقدمين بذل كل جهد لضمان أن تحرز هاتان المبادرتان انطلاقة على طريق التنمية الأفريقية. وكذلك ينبغي للمجتمع الدولي أن يركز جهوده على جعل التنمية أكثر شمولا، ويجب عليه أن يضمن عدم ترك فئات معينة من البلدان الضعيفة، خاصة الدول النامية الصغيرة، خارج الاقتصاد العالمي والعملية الإنمائية.

ومع إعادة التنشيط الجارية حاليا للجمعية العامة، وتنفيذها المتكامل لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة ومتابعتها لهذا التنفيذ، يحدونا الأمل في تلبية طموحات بلداننا في التنمية والسلم المستدامين.

ولا تزال الحالة في الشرق الأوسط تشكل مصدرا لقلق عميق. ونحن نحث كلا الطرفين على تجديد التزامه بخريطة الطريق من أجل السلام، والاتفاق على آلية لتحقيق سلام دائم. ويسعدنا أن نلاحظ ظهور قدر ملحوظ من توافق الآراء بشأن العناصر الرئيسية للتسوية. ونحث أيضا كلا الطرفين على الاستفادة من ذلك، والمضي قدما نحو إجراء مفاوضات بمشاركة قيادتي فلسطين وإسرائيل.

ومن المؤسف أن خطر المحرقة النووية لا يزال يطاردنا – حتى يومنا هذا – بسبب عجز المجتمع الدولي عن التوصل إلى نظام يكفل القضاء التام على الأسلحة النووية. في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، حصلنا على مكاسب كبيرة بشأن مسألة نزع السلاح النووي، غير أن هذه المكاسب وحدها لا يمكن أن تنهي تهديد الأسلحة النووية. وما برحت مملكة

سوازيلند مقتنعة بأن المجتمع الدولي يجب أن يتصدى بفعالية لهذا الأمر بغية وضع جدول زمني واضح يجب أن تلتزم به جميع القوى النووية.

وبالإضافة إلى الكفاح من أجل تحريم أسلحة الدمار الشامل، هناك حاجة ملحة للتصدي لمسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي أسهمت إسهاما كبيرا في نشوب الصراعات وفي عدم وجود الأمن في العديد من بلادنا. فالحصول عليها بسهولة والذي تغذيه السمسرة غير القانونية سبب رئيسي للقلق. بغية مكافحة هذه الممارسة نناشد جميع البلدان أن تنفذ على نحو كامل التوصيات الواردة في برنامج العمل الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، المعقود في نيويورك في عام ٢٠٠١.

إن النمو الاقتصادي أساسي إذا أردنا أن نحقق الأهداف الإنمائية للألفية، لا سيما الهدف الأول وهو القضاء على الفقر. وفي سعينا للنمو بهدوء وفي سلام، وفقا لرغبات أمة سوازيلند، أعلن صاحب الجلالة الملك مسواتي الثالث في حزيران/يونيه من هذا العام، أول دستور للبلد وهو وثيقة أشاد بها الكثيرون بوصفها إطارا جيدا لإنشاء سوازيلند الجديدة. وقد عرضت لجنة صياغة الدستور مشروع الدستور على الشعب للحصول على مدخلاته ونأمل أن يتم استكماله وإقراره عما قريب. ونحن مدينون بالشكر لشركائنا الدوليين على توفير الدعم أثناء هذه الممارسة.

وعلى الرغم من بذل أفضل جهودنا، تواصل مملكة سوازيلند مواجهة صعوبة في تحقيق التقدم نظرا للعوائق الكبيرة التي نواجهها، أكبرها هو الخطر الذي تشكله آفة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز فتأثيره المدمر على سوازيلند موثق جيدا. ولا يوجد قطاع للتنمية محصن من عواقب معدل الإصابة العالية والمتزايدة بالفيروس، نظرا للقيود الهائلة التي يضعها على مواردنا المالية والبشرية. ومع ذلك فنحن ممتنون للصندوق العالمي لمكافحة الفيروس/الإيدز والسل والملاريا ويحدونا الأمل الآن. وعلى الرغم من التأخيرات المتأصلة في إنهاء إجراءات طلباتنا للصندوق، فقد أدى وصول أول دفعة من أموال من الصندوق في آب/أغسطس إلى زيادة الأمل لدى الآلاف من المتضررين بالفيروس والمصابين به.

وبوسعنا الآن قبول الاستراتيجيات الطبية المعتمدة بما في ذلك تقليل انتقال الإصابة بالفيروس من الأم إلى الطفل وصرف العقاقير المضادة للفيروسات الارتجاعية لمن يحتاجونها. وقد كان للاجتماع الرفيع المستوى الذي عقد هنا في الأسبوع الماضي أهمية كبيرة لسوازيلند. ونحن على يقين بأن الاستنتاجات التي تم التوصل إليها في ذلك الاجتماع ستكون هامة للغاية لنا لإيجاد حلول لهذه الآفة.

وكجزء من مبادرة صاحب الجلالة لزيادة الوعي العالمي بالآفة ولجمع أموال تساعد البلدان التي تعاني من العواقب الوخيمة للمرض، أطلق صاحب الجلالة هنا في الأمم المتحدة وفي واشنطن وفي لوس أنجلوس في شهر حزيران/يونيه من هذا العام ألبوم ''أغاني للحياة'' الذي طال انتظاره وشارك فيه فنانون دوليون. ونحن نتطلع بثقة كبيرة إلى نجاح الألبوم الذي سيخصص ريعه كله لبرامج الفيروس/الإيدز.

وترتبط حالة الأمن الغذائي التي تواصل التأثير على منطقة أفريقيا الجنوبية ارتباطا وثيقا بآفة الفيروس/الإيدز. وقد تضررت مملكة سوازيلند تضررا كبيرا من نقص الغذاء، ويرجع ذلك بقدر كبير إلى نقص الأمطار، لا سيما في المناطق الريفية، حيث تعتمد المجتمعات المحلية اعتمادا تاما على الزراعة. وفي حين أن شح الغذاء يضيق الخناق علينا، نعرب عن الامتنان للأمم المتحدة ولوكالاتها على جهودها لمساعدتنا على تخفيف أثر هذه الأزمة. وبينما نقترب من موسم الزراعة، نبتهل من أجل أن تتحسن الحالة.

ويمكننا القول بأمان إن القرن الحادي والعشرين كانت له بداية مشؤومة حيث كانت العولمة والإرهاب والأمراض وأسلحة الدمار الشامل تسيطر على تفكيرنا. ويضع هذا مسؤولية أكبر على الأمم المتحدة لكي تسخر موارد أعضائها والتزاماتهم لصالح البشرية جمعاء. هناك حاجة ملحة لإدراج جميع شعوب العالم في هذا الجهد، كما تصور آباؤنا المؤسسون وكما هو متجسد في مبدأ العالمية. واعترافا بأهمية هذا المبدأ، تثير مملكة سوازيلند قضية إدراج جمهورية الصين (تايوان) في أنشطة الأمم المتحدة وفي أنشطة وكالاتها المرتبطة بها. وما برحنا ثابتين على موقفنا المبدئي بشأن هذه القضية.

وقد أظهرت جمهورية الصين (تايوان) مرارا وتكرارا رغبتها في المشاركة في الجهود الرامية إلى الوصول إلى سلام عالمي حقا وتحقيق التنمية والأمن. وأظهرت أيضا التزامها بتسخير مواردها لصالح البشرية جمعاء. ولذلك لا نفهم لماذا لا يمكن لشعب تايوان أن يصبح جزءا من هذه الأسرة الكبيرة للدول.

وأخيرا، أود أن أشكر رئيس الجمعية على منحي هذه الفرصة لمخاطبة الجمعية. وتكرر مملكة سوازيلند مجددا إيمانها بأن منظومة الأمم المتحدة تظل أفضل ضمانة للسلم والأمن الدوليين. ونتعهد بأن نعمل بحماس مع المنظمة لكفالة نجاحها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): لقد استمعنا إلى آخر متكلم في المناقشة في هذه الجلسة.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠.